وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم: الفلسفة

LARBI TEBESSI – UNIVERSITY, TEBESSA
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: العلوم الانسانية والاجتماعية

الشعبة : علوم اجتماعية

التخصص: فلسفة غربية حديثة ومعاصرة

الدولة والديمقراطية عند حنة ارندت

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر(ل. م.د)

دفعة 2021

إعداد الطالبة :
نخال روميسة

اشراف الاستاذ
د.احمد معط الله

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المنـــــاقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
المولدي عاشور	استاذ محاضر – أ-	رئيساً
احمد معط الله	استاذ محاضر– ب-	مشرفاً ومقرراً
مالك سماح	استاذ محاضر – ب-	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

قســـــم الفلسفـــــة

إذن بالطبـــــع

أنا الممضي أسفله الأستاذ(ة): د/ محمد سطاله

المشرف على مذكرة ماستر بعنوان: الدولة والديمقراطية عند حنة آرندت

والمكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص: فلسفة غربية حديثة ومعاصرة بعنـــــوان

السنة الجامعية: 2021/2020.

إعداد الطالب (ة) : بخال روميسة

تتوفر فيها الشروط المنهجية والعلمية، الشكلية والموضوعية، التي تؤهلها للمناقشة العلنية بعد تشكيل لجنة المناقشة، وبناءا عليه أوقع على هذا الإذن للطالب(ة) المعني(ة) بطبع المذكرة وإيداعها لدى إدارة قسم الفلسفة بنسخها الورقية والالكترونية.

تبسة في: 13/06/2021

توقيع الأستاذ(ة) المشرف:

د/ محمد سطاله

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

قسم الفلسفة

تصريح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث

ملحق القرار رقم933المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): لمال ر. ميسة صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة سياقة رقم:

100592195 الصادرة بتاريخ: 16/04/2018 عن دائرة/بلدية: مرسط/تبسة

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: فلسفة غربية حديثة ومعاصرة.

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: الدولة والديمقراطية عند جون راولز

إشراف الأستاذ(ة): أحمد محمد الله

أصرح بشرفي أنني ألتزم بالتقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933المؤرخ في 2016/07/20المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 15/06/2021

إمضاء المعني بالأمر

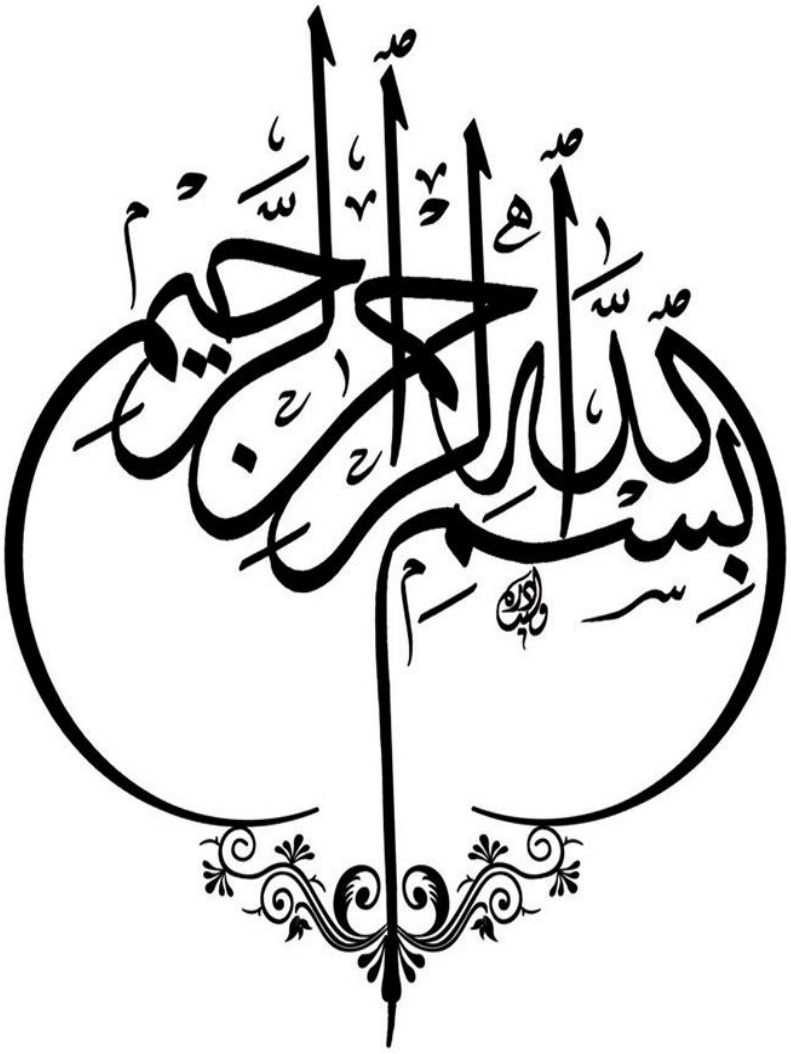
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي انار لي درب العلم والمعرفة
واعانني على اداء هذا البحث ووفقني في
انجازه.

اتوجه باشكر الجزيل على كل من ساعدني من
قريب ومن بعيد في اتمام هذا العمل المتواضع
وفي مواجهة كل واجته من صعوبات وعوائق.
واخص بالذكر الاستاذ المشرف احمد معطالله
الذي لم يبخل علي بتوجيهاته، ونصائحه القيمة
التي كانت لي عوناً في تتمة هذا البحث
ولا يفوتني ان اشكر كل اساتذة الفلسفة وكل
طلبة قسم الفلسفة.

اهداء

اولاً وقبل كل شيء احمد الله الذي وفقني في مشواري الدراسي حتى وصلت الى هذه الدرجة من العلم والنجاح، وهذا كله بفضله سبحانه وتعالى.

اهدي ثمرة نجاحي هذا الى الروح الطاهرة ابي رحمه الله، والى نبع الحنان ومن كانت دعما لي في نجاحي وحنانها بلسم جراحي، الى اغلى الحبايب امي الغالية والى سندي وقدوتي ومصدر فخري، الى من جعل نفسه شمعة تحترق من اجل راحتي وسعادتي، الى من علمني كيف تكون الاصول والآداب، جدي " احمد" ، اسأل الله ان يطيل عمره.

الى جدتي الغالية حفضها الله التي كانت بمثابة ام ثانية .

الى من قاسموني افراحي والذين اشاركهم الحياة اخوتي محمد وامجد حفظهم الله.

الى اعمامي وزوجاتهم وعماتي و ازواجهم واولادهم وخالاتي حفظهم الله ورعاهم جميعا

الى ابنة عمي روفيدة التي كانت بمثابة اخت لي وفقها الله في شهادة التعليم المتوسط.

الى صديقتي ورفيقة دربي وسندي في الدنيا ، الى صديقاتي اللواتي شاركوني الدراسة وخارجها وفقهم الله(اميمة، علجية، سهيلة، فاطمة ، ايناس).

نحال روميساء

مقدمة

مقدمة:

كانت حنة أرندت من أبرز المفكرين السياسيين في القرن العشرين، وقد اتضحت قوة تفكيرها وأصالته في أعمالها مثل (أصول الشمولية، الوضع البشري في الثورة، ما السياسة، حياة العقل).

حيث قامت في هذه الأعمال وفي مقالات أخرى بالتركيز على العديد من الأحداث السياسية المصيرية في زمانها، وذلك في محاولة منها لفهم معانيها وأهميتها التاريخية ولإظهار مدى تأثيرها على تصنيفاتها السياسية للحكم السياسي.

فالتفكير في فكر حنة أرندت ومحاولة قراءة مشروعها السياسي يضعنا أمام مرحلة تاريخية شهدت العديد من التغيرات الجذرية على مستوى الأفراد والتشكيلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، كما شهدت المرحلة التي عايشتها "حنة أرندت" على مستوى المفاهيم الأصلية الطبيعية المتفق عليها، وكذا القيم الإنسانية.

ومن هنا أصبح سؤال الديمقراطية ضرورة ملحة، لتأسيس نظام عالمي قائم على الإنسان الحر، يعيش في فضاء ديمقراطي، تراعي فيه مستجدات هذا العصر، وتهتم بالوجود، وتدعو إلى العدالة والتعقل وسيادة الشعب لضمان الحريات السياسية واحترام الحقوق الإنسانية.

وقد ظلت الدولة محور التفكير السياسي واهتمام علماء السياسة منذ القديم حتى بدا علم السياسة مرادف لعلم الدولة في جدليات السلطة والدولة، وتعد الدولة من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع، والإيمان مقارنة أهميتها وسيادتها بأهمية وسيدة أية منظمة أخرى، وذلك نظرا لسلطتها العليا التي تمارسها مع الأفراد والمنظمات، ونظرا للوظائف المهمة التي تقدمها لأبناء المجتمع.

وعلى ضوء ما سبق فإن الإشكالية المحورية لهذا البحث تدول حول: **ما هي الدولة والديمقراطية عند حنة أرندت؟ وكيف كانت طريقة تأسيسهما في الفكر السياسي لحنة أرندت؟.**

ومن هنا تبرز أهمية هذا الموضوع الذي يقع على مفترق طرق معرفية متعددة ومن أسباب إختياري له:

أ-الدوافع الذاتية:

لمست فيه إمكانية لدراسته، فقد كان هذا البحث تابعا من عدة أسباب نذكر منها: إهتمام سابق بفلسفة "حنة أرندت"، وإلى جانب هذا السبب هناك سبب آخر هو حب الإطلاع على ثقافة الغير، وقد تمثل أساسا في رغبتنا في التعرف أكثر على هذه الفيلسوفة.

ب-الدوافع الموضوعية:

لقد تمثلت في البحث عن القضايا السياسية التي شغلت الفكر السياسي من خلال الفلسفة الأرندية، كما يعد فكر حنة أرندت" مجهول للقارئ العربي، ونلاحظ في الدراسات الفلسفية العربية والسياسية العربية ماعدا بعض الكتب الضئيلة أو الترجمات أو المقالات.

أما المناهج التي اعتمدت عليها في هذه المذكرة:

***المنهج التاريخي:** طرح المراحل البارزة في حياة حنة أرندت الفكرية وخاصة السياسية.

* **المنهج التحليلي:** تحليل آراء ومنهجية حنة أرندت التي اعتمدنا لحل هاته الإشكالية.

* **المنهج العلمي:** حيث عرضت أهم الأفكار الفلسفية المتعلقة بكل فيلسوف في هذا الموضوع المتتبع، ثم المحاولة قدر الإمكان الخروج بمجموعة من النتائج من أجل إثراء الموضوع للقارئ بدرجة أولى.

أما الخطة المفصلة فكانت كما يلي:

المقدمة: فيها حاولنا التمهيد للدخول إلى مضامين إشكالية البحث من خلال طرح الإشكالية دقيقة قدر الإمكان من حيث أن كل فصول البحث تتمفصل حولها ومنه:

1/**الفصل الأول:** تناولنا المدخل المفاهيمي وفصلناه إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول كان يندرج حول إشكالية مفهوم الدولة في اللغة والإصطلاح ومفهومها عند بعض الفلاسفة وبعد ذلك أشكالها، أما في المبحث الثاني فتناولنا نفس المبحث الأول لكنه كان حول: إشكالية مفهوم الديمقراطية في اللغة والإصطلاح والعنصر الآخر في المبحث تناول أشكال الحكم الديمقراطي.

2/الفصل الثاني: كان بعنوان الدولة عند " حنة أرندت" وانقسم هو ايضا إلى مبحثين: المبحث الأول خصصناه ليتناول سيرة حنة أرندت والتي ركزت فيه على ثلاثة أجزاء الأولى تتضمن حياتها والثانية فكرها والثالثة مؤلفاتها وأهم أعمالها، ثم نتوجه إلى المبحث الثاني الذي شملت فيه: مفهوم وأشكال السلطة وأنواع الدول عند حنة أرندت.

الفصل الثالث: أما الفصل الثالث فكان بعنوان الديمقراطية وتطور تاريخها، واعتمد هذا الفصل على ثلاثة مباحث يشمل المبحث الأول أسس الديمقراطية والثاني تاريخ الفكر الديمقراطي أما الأخير كان بعنوان رؤية حنة أرندت للديمقراطية وعلاقتها بالدولة.

وفي النهاية وضعت خاتمة للبحث تضمنت حوصلة للنتائج التي وصل إليها البحث، محاولين الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

تعتبر الدراسات السابقة في البحث الفلسفي مهمة للباحث، بحيث تساعده وتعمل على تزويده بالمفاهيم الضرورية التي احتاجها أثناء سير بحيث هذا من هنا كان لزاما على أن أستعين ببعض الدراسات السابقة من أجل فهم تصوري لإشكالية الدولة والديمقراطية.

وقد تطلب كل ذلك جملة من المصادر والمراجع نظرا لأن حنة أرندت هي فيلسوفة غزيرة الإنتاج الفلسفي نذكر منها:

(مدخل للفلسفة السياسية والإجتماعية لمصطفى " محمد النشار" حقيقة الديمقراطية لمحمد شاكر الشريف" الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان " لحسين عبد الحميد أحمد

رشوان"، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة" لشاهر إسماعيل الشاعر")، وغيرها من المراجع الأخرى التي استعنت بها.

ولقد واجهتني وأنا بصدد إنجاز هذا البحث عوائق وصعوبات ذاتية وموضوعية: الذاتية تتعلق بوضعيتي الصحية أعاني من مرض باطني أثر على بعض الشيء على صحتي ولكن بالرغم من هذا الظرف الصعب، لم أستسلم له بل قاومته وتحذيته وواصلت بحثي.

أما العوائق الموضوعية فهي تتعلق أساسا بهذا الموضوع الذي واجهت صعوبة معه لأنه موضوع جديد لم يدرس من قبل:

-قلة المراجع عن " حنة أرندت" بجامعة تبسة.

- قلة الدراسات العربية السابقة عن حنة أرندت.

- صعوبة التحكم في الكم المعرفي الضخم لفكر حنة أرندت وغزارة آرائها السياسية حول الدولة والديمقراطية.

- كما أن أغلب كتبها غير مترجمة وغير قابلة للتخميل.

الخاتمة:

التي جاء فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها محاولين الإجابة عن الإشكالية المطروحة، مقترحين في نفس الوقت الحلول الممكنة.

الفصل الاول

مدخل مفاهيمي

تعد الدولة من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع، ولا يمكن مقارنة أهميتها وسيادة أية منظمة أخرى، وذلك نظرا لسلطتها العليا التي تمارسها مع الأفراد والمنظمات ونظرا للوظائف المهمة التي تقدمها لأبناء المجتمع، ومنذ أن بدأ المقام بموضوع الدولة باعتبارها تنظيم سياسي أو سلطة سياسية أو كنظام اقتصادي وإداري.

أما يمكن الحديث عن الديمقراطية هي مفهوم واسع ساهم في إثرائه عبر عقود طويلة من الزمن الكثير من المفكرين السياسيين حسب نظره لهذا المفهوم، فجاء إطار كبير في داخله العديد من التيارات الفكرية التي تتفق على بعض الخطوط العامة وتختلف في معظم التفاصيل، بيد أن الديمقراطية تبلورت بمرور الزمن في الديمقراطيات الحديثة المطبقة بشكل أو بآخر في الغرب، ومن أجل هذا عملت على محاولة ضبط جملة المصطلحات التي من نشأتها أن تحدد معالم بحثي هذا، وتحدد الخطوط العريضة له، وتكون بمثابة مفتاح لفهم محتوى الفصل والمباحث التي تلي هذا المدخل المفاهيمي.

المبحث الاول: مفهوم الدولة واشكالها

المطلب الاول: مفهوم الدولة

أ) الدولة لغة:

هي الإستيلاء والغلبة، والشيء المتداول فيكون مرة لهذا أو مرة لذلك، والدولة في الحرب بين الفئتين أن تلزم هذه المرة وهذه مرة، ودالت الأيام دارت. والله يداولها يداولها بين الناس ودال الدهر وانتقل من حال إلى حال وهي جمع من الناس مستقرون في أرض معينة((1)).

ب) الدولة إصطلاحا:

كثر الحديث عن الدولة ومؤسساتها وعلاقاتها بالفرد والمدني والمجتمع المدني، منذ انهيار الأنظمة المطلقة التي عرفتها أوروبا في العصور الوسطى، وتكون فكرة الجمهورية والدولة الوطنية متأثرين بالأفكار التي طرحها كل من "بودان " وجان جاك روسو" وهو التصور الجمهوري الذي تجسد بعد الثورة الفرنسية، وبالتالي هناك مسار تاريخي عرفته نشأة الدولة كفكرة مجردة، لأن في حقيقة الأمر الدولة لا وجود لها في الواقع بل هي حاملة للسلطة، وهذا ما يطابق مع تعريف "لالاند" على أنها مجتمع تنظم لديه حكومة مستقلة وتتمتع بشخصية معنوية تتميز به عن المجتمعات الأخرى.

فالدولة بهذا المعنى شخصية معنوية تجسد في أشخاص حقيقيين، بينما الدولة التي عرفها ماكس فيبر" هي السلطة التقليدية.

إن مفهوم الدولة وفق النظرية القانونية تتشكل مجموعة بشرية تحكمهم جملة من القوانين التي يشرعها البشر بأنفسهم، وهذا التفسير الوضعي للدولة لا يمثل حادثة تاريخية بل يمثل نشوءا تدريجيا لها.

---

(1) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1972، ص 568.

كما أن الدولة ليست وحدة إجتماعية حرة بل تقوم على التركيب ما بين القرار السياسي والإقتصادي، إلا أن الذي يثير اهتمام الفلاسفة السياسيون الإجتماعيون هو أن الدولة لا يمكن أن تقوم إلا بوجود وعي تام.

إن التحول الذي أصاب مفهوم الدولة في الزمن المعاصر، يرجع إلى نظر إلى اختراق التصور الماركسي للدولة لمعظم التمثل الذي أدت إلى ظهور شكل جديد من الدولة التسلطية التي أصبح العنف داخلها يلعب الدور نفسه الذي تلعبه السلطة((1)).

كما أن المرء يكتشف الدولة قبل أن يكتشف الحرية، إذ الدولة دائما تسبق الحرية، فكم من دولة وجدت (وما زالت موجودة) من غير أن تستنشق نسيم الحرية وتنشرها، حتى لا يكاد أحد من أبناءها يعرف ما الحرية لكنه يعرف جيدا ما الدولة، إلى أن يأتي من أبناءها من هم يفرزون فتح منافذها المغلقة بوسيلة أو بأخرى.

معلوم أن الباحثة السياسية الألمانية حنة أرندت (1906-1975) انشغلت بأسس الدولة الحديثة التي تمتد فلسفة تلك الدولة منذ أفلاطون وحتى هيغل مرورا بـ" هوبز" و "روسو" والعمل على جلاء ممارستها القمعية تجاه مواطنيها وكشف زيف شعاراتها.((2))

إن مفهوم الدولة وفق النظرية القانونية تتشكل مجموعة بشرية تحكمهم جملة من القوانين التي يشرعها البشر بأنفسهم، وهذا التفسير الوضعي للدولة لا يمثل حادثة تاريخية بل يمثل نشوءا تدريجيا لها.

كما أن الدولة ليست وحدة إجتماعية إلا أن الذي يثير إهتمام الفلاسفة السياسيون والإجتماعيون هو أن الدولة لا يمكن أن تقوم إلا بوجود وعي تام.

إن التحول الذي أصاب مفهوم الدولة في الزمن المعاصر، يرجع في نظر إلى اختراق التصور الماركسي للدولة لمعظم التمثل الذي أدى إلى ظهور شكل جديد من الدولة التسلطية التي أصبح العنف داخلها يلعب الدور نفسه الذي تلعبه السلطة.

---

(1) عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط5، 1993، ص 147.

(2) حنة أرندت، في العنف، ت ابراهيم العريبسي، دار الساقي، بيروت، د ط، ص 18.

كما أن المرء يكتشف الدولة قبل أن يكتشف الحرية، إذ الدولة دائما تنسيق الحرية، فكم من دولة وجدت (مازالت موجودة) من غير أن تستنشق نسيم الحرية وتنشرها، حيث لا يكاد أحد من أبناءها بعرف ما الحرية لكنه يعرف جيدا ما الدولة، إلى أن يأتي من أبناءها من هم يعززون فتح منافذها المغلقة بوسيلة أو بأخرى.

معلوم أن الباحثة السياسية الالمانية حنة أرندت (1906–1975) التلميذة الواقعة في حي أستاذها المعتكف"هايدغر" انشغلت بأسس الدولة الحديثة التي تمتد فلسفة تلك الدولة منذ أفلاطون وحتى "هيغل" مرورا بـ"هوبز وروسو" والعمل على جلاء ممارستها القمعية تجاهه مواطنيها، وكشف زين شعاراتها".[1]

ج) مفهوم الدولة عند الفلاسفة

يثير موضوع مفهوم الدولة عند الفلاسفة تساؤلات ليست بالفلسفة مع الدعم من المؤلفات والكتابات التي بحثت في هذا الموضوع أو دارت حوله على سبيل المثال، فإن تعريف الدولة يعتبر بحد ذاته من جدل عند مختلف المدارس السياسية والفلسفية، فقد كان للفلاسفة الإغريق والعرب وغيرهم مؤلفات كثيرة تدور حول مفهوم الدولة وتحديد ماهيتها، وفي هذا المقال سنلخص أهم الآراء الفلسفية حول مفهوم الدولة[2].

أ) مفهوم الدولة عند أفلاطون:

يشير أفلاطون في الجمهورية فيقول: إن الفرد وحده ضعيف ومن ثم يكون الإجتماع ضرورة تحتمها الحياة الإنسانية وينشأ عن إجتماع الأفراد الحاجة إلى تقسيم العمل فيما بينهم من أجل توفير كافة حاجاتهم الضرورية، ويؤكد أفلاطون انقسام المجتمع إلى ثلاث طبقات متمايزة بحكم الطبيعة ولكن طبقة وظيفة خصتها لها الطبيعة، ومن أهم ما يميز جمهورية

---

[1] حنة أرندت، في العنف، ت راليدا هيم الفرنسيين، دار الساقي، بيروت، د ط، ص 18.

[2] نحال روميسة: المقال متاح على: https ;//mandoo3.com تمت الزيارة بتاريخ: 2021/03/10، على الساعة 19.59.

أفلاطون هي العدالة لذا فإن غاية الدولة عند أفلاطون هي تحقيق الإنسجام والتناغم بين مكونات المجتمع، فالدولة من الأمور الطبيعية سواء في أهدافها أو أصلها.

ب) مفهوم الدولة عند أرسطو:

إن غاية الدولة عند أرسطو هي تحقيق الخير الأسمى، فكل توافق بشري، يقول أرسطو هو من أجل تحقيق خير ما، والدولة هي أسمى ائتلاف، فهي ترمي إلى تحقيق أسمى الخيارات وهذا الخير ليس سوى ضمان سعادة لكل الأفراد, وعبر تحقيق كل احتياجاتهم الطبيعية، وقد وجد الإنسان بالنسبة لأرسطو لكي يعيش في دولة ولقد وجدت الدولة من أجل تحقيق الخير لهم.

ج) مفهوم الدولة عند أصحاب العقد الإجتماعي

(هوبز–لوك–جان جاك روسو): مجتمع الأسرة هو أقدم المجتمعات وهو المجتمع الطبيعي الوحيد بمعنى أن تعد الأسرة إذا أول نموذج للمجتمعات السياسية، حيث يكون الرئيس صورة الأب والشعب صورة الأولاد، وبما أن الجميع يولدون أحرارا متساويين فإنهم لا يتنازلون عن حريتهم إلا لنفعهم وأن لذة القيادة في الدولة تقوم على مقام هذا الحب الذي يحمله الرئيس نحو رعاياه، وبما أن قوى المدينة أعظم من قوى الفرد بما لا يقاس فإن من الواقع كون الحيازة العامة أشد قوة وأكثر شرعية، وذلك لأن الدولة من حيث أعضاءها وهما سيدة جميع أموالهم وفق العقد الإجتماعي[1].

[1] عبد الله العروي : مفهوم الدولة، المرجع السابق، ص 150.

المطلب الثاني: أشكال الدولة:

كانت الدولة محو لفكر الفلاسفة العلوم السياسية الذين حاولوا وتفسير منشأتها وتوصيفها كفاعل، حيث صورها أفلاطون، أرسطو على أنها المدينة العادلة، كما صورها هويز على أنها هي الليفياثات العظيم الذي سينهي حاله حرب الكل ضد الكل، بينما عرفها آنجلز بأنها القوة المفروضة على المجتمع، هذه القوة تنتج من المجتمع، ولكنها تبعد نفسها عنه، تضع نفسها فوق المجتمع.[1]

ويمكن تقسيم الدول من حيث إمكانياتها من القوة إلى فئات متميزة وهي:

أ) الدولة القوية والقانعة :

وهي الدول التي تعتقد بوصولها إلى الحد الأنسب بالمقاييس التي تضعها لنفسها بين حجم إمكانياتها من القوة من جانب، وبين مستوى النفوذ والتأثير الذي وصلت إليه في المجتمع الدولي من جانب آخر، أي أنها لا ترى وجود فجوة نفصل بين إمكانيات القوة المتاحة لديها، وبين الأهداف التي تتوخاها من الأمر الدولي القائمة، وهذا التناسب بين حجمي الإمكانيات والمقدرة الفعلية في التأثير الدولي هو الذي يخلق الشعور بالقناعة والحرص على استمرار الأوضاع القائمة دون تغيير، ومن أمثلتها فرنسا واليابان في الوقت الحاضر.

ب) الدول القوية وغير القانعة:

وهي عكس الفئة الأولى: تشعر بفقدان التناسب بين إمكانياتها الذاتية من القوة القومية، وبين حجم التأثير السياسي الفعلي الذي تمارسه في علاقاتها مع غيرها من الدول، وهي توجد الفجوة التي تمثل الدافع إلى تغيير الواقع الدولي في الإتجاه الذي يحقق هذا التناسب على الصورة التي تتخيلها الدولة المعنية، ومن أمثلتها الولايات المتحدة الأمريكية .وروسيا وألمانيا الغربية، وفي إطار مجموعة المقاييس الشببية التي تستخدمها في عمليات التقويم

[1] شاهر اسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، ألمانيا المركز الديمقراطي العربي للنشر، ط1، 2017، ص 39.

والمقارنة، يعود هذا التفاوت في طبيعة المعايير المستخدمة في عمليات القياس والمقارنة، وهو يرتبط بعدة أمور منها:[1]

*إدراك الدولة أن هناك دولا أقل من حيث حجم إمكانات القوة، ومع ذلك حجم مصالحها وتأثيرها السياسي أكبر مما تسمح به هذه الإمكانات.

* تطور إمكانات القوة لدى الدولة من حجم الدولة من حجم محدود نسبيا إلى حجم أكبر. ولم يصاحب ذلك تغيير في حجم تأثيرها السياسي الدولي.

* حدوث تطور في أهداف هذه الدولة القوية وشعورها بأن لديها من إمكانات القوة ما يساعدها على تنفيذ هذا التغيير في وجه أي شكل من أشكال المقاومة الدولية.

* الرغبة في إحداث التغيير إستجابة لبعض النزعات القومية الضاغطة في اتجاه يتصادم مع مضمون الأمر القائم.

ج) الدول الضعيفة والقانعة:

تشمل الدول ذات الإمكانات المحدودة من حيث القوة ولكنها برغم ذلك تشعر بأن الحجم المالي لتأثيرها السياسي الخارجي يتناسب مع هذه الإمكانات. ولا يمكن زيادته أبعد من حجمه الحالي دون أن تعوض لهذه الدول نفسها لمخاطر، تعود عليها بالضرر أكثر مما تعود عليها بالنفع.

د) الدول الضعيفة والغير القانعة

وهي الدول التي رغم ضعف إمكاناتها من عناصر القوة وإدراكها لهذا الضعف مقارنة بالإمكانات المتفوقة للدول الأخرى، فإنها في حالة عدم القناعة أو الرضا عن استمرار الأوضاع الدولية القائمة ويرجع ذلك إلى شعورها بالظلم أو الغبن الشديد الذي يقع عليها استغلال الدول الأقوى منها لها، لذلك فهي تكون في جانب التعبير على الرغم من أنها تفتقر إلى كل مقدرة على إجراء هذا التغيير.

[1] شاهر اسماعيل شاهر: دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة ، المرجع السابق، ص 40.

هـ) الدول التابعة

يعتبر هذا المصطلح من أهم المصطلحات المستخدمة في العلوم السياسية وخاصة في العلاقات الدولية فهي الكلمة المفتاحية التي ستساعدنا على فهم ونحليل العلاقات بين الدول سواء كان ذلك في المجال السياسي الإقتصادي أو الثقافي، فهي العلاقة بين إقتصاديين يتوسع أحدها على حساب الآخر ويكون تطور الثاني تابعا للطور الأول.[1]

المبحث الثاني: مفهوم الديمقراطية

المطلب الاول: مفهوم الديمقراطية

أ) لغة:

الديمقراطية في الفرنسية: democratie

في الإنجليزية: **democracy**

في اليونانية:**democratia**

الديمقراطية لفظ مرادف من لفظين يونانيين أحدهما (ديموس) ومعناه الشعب، والآخر (كرانوس) ومعناه السيادة، فمعنى الديمقراطية إذن سيادة الشعب، وهذا يعني أن الديمقراطية هي نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين، لا الفرد أو طبيعة معينة، وإنما هي الجميع، والسلطة تقسم على الشعب، كما تلاحظ أن الديمقراطية " " هي لفظة يونانية الأصل، وتم تداولها واستخدامها في باقي اللغات وحتى اللغة العربية.[2]

ب) إصطلاحا:

قال جيمس بير نظام إذا ركزنا على التعريفات المعطاة للديمقراطية القادمة من القواميس والمستعملة من الغالبية العظمى، وركزنا على طريقة توظيف هذه الكلمة في زمننا فإننا نكتشف بأن هذا المدلول ليس له علاقة إطلاقا بمفهوم أن الشعب يحكم نفسه بنفسه

---

(1) شاهر اسماعيل شاهر: دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المرجع السابق، ص 40.

(2) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، بيروت، لبنان، د ط، 1982، ص ص 569، 570.

ويحاجج سارلوزي" على رأيه بالبداية من جذع الكلمة الأولى " " في المضمون اليوناني والذي يعاني الكثير من الغموض، فكلمة " " تخاطب التجمع الذي يسكن المدينة، إنه مضمون يخاطب الكل، وإذا نقل إلى اللغات الحديثة فإنه يزداد غموضا لأنه يعكس وحدة عضوية غير قابلة للتجزئة.

المطلب الثاني: أشكال الحكم الديمقراطي

أ) الديمقراطية المباشرة:

سميت عادة بالديمقراطية الشعبية، وهي نظام يصوت فيه الشعب على قرارات الحكومة، مثل الموافقة على القوانين أو رفضها، وتسمى بالديمقراطية المباشرة لأن الناس يمارسون بشكل مباشر سلطة صنع القرار من دون وسطاء أو نواب ينوبون عنهم.

وتاريخيا كان لهذا الشكل من أشكال الحكم نادرا نظرا لصعوبة جميع كل الأفراد المعنيين في مكان واحد من أجل عملية التصويت على القرارات، ولهذا فإن كل الديمقراطيات المباشرة كانت على شكل مجتمعات صغيرة نسبيا وعادة ما كانت على شكل دول المدن، وأشهر هذه الديمقراطيات كانت أثينا القديمة[1].

ب) –الديمقراطية النيابية

هي نظام سياسي يصوت فيه أفراد الشعب على اختيار أعضاء الحكومة الدين بدورهم ينفذون القرارات التي تتفق ومصالح الناخبين، وتسمى بالنيابية لأن الشعب لا يصوت على قرارات الحكومة بل ينتخب نواب يقررون عنهم، وقد شاع هذا الشكل من الحكم الديمقراطي في العصور الأخيرة، وشهد القرن العشرين تزايدا كبيرا في أعداد نظم الحكم هذه، ولهذا صار أغلبية سكان العالم يعيشون في ظل حكومات ديمقراطية نيابية (وأحيانا يطلق

[1] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 1988، ص 146.

عليها الجمهوريات) وبالإمكان يمكن تقسيم الديمقراطية إلى (اللبيرالية حرة) و (ليبيرالية غير حرة) فالديمقراطية الليبرالية شكل من أشكال الديمقراطية.[1]

ج) التمثيل النيابي

ويقصد به النظام الذي يمارس به الشعب السلطة في كافة مجالاتها بواسطة ممثلين أو نواب عنهم يباشرون السلطة نيابة عنهم وباسمهم، والشعب بهذا الشكل لا يمارس السلطة أو الحكم إلا مرة واحدة وهي المرة التي تختار أو ينتخب فيها نواب وهذا الوسيط يسمى الهيئة النيابية (البرلمان)يقوم هذا النظام وقبل كل شيء على الإنتخاب عن طريق ورقة التصويت الذي يجري في أوقات دورية ومنتظمة يعينها الدستور أو قانون الإنتخاب وأركان هذا النظام أربعة هي:

- برلمان منتخب هو الشعب
- تأفيت مدة نيابة البرلمان.
- عضو البرلمان يمثل الأمة.
- إستقلال البرلمان أثناء مدة نيابته عن الناخبين.

وأشكال هذا النظام ثلاثة وهي:

أ-**النظام المجلسي:** فيه هيمنة السلطة التشريعية على بقية السلطات ومطبق في سويسرا فقط.

ب- النظام الرئاسي: ويتميز بشدة الفصل بين السلطات، ووحدة السلطة التنفيذية، وعدم مسؤولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان، ومثاله النظام الطبق في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج- النظام البرلماني: ويقصد به وجود رئيس دولة غير مسؤول ووزراء الحكومة يقع على عاتقهم تجديد السياسة العامة للدولة، فتكون الوزارة مسؤولة سياسيا أمام البرلمان، وهو النظام الذي تتعاون وتتوازن فيه السلطتين التشريعية والتنفيذية للحد من تمادي إحدى السلطتين.[1]

---

[1] حماني الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص 173.

د) الديمقراطية الليبرالية:

وهذا الشكل يولي إهتماما فائقا لمبدأ الحرية بمعناها الواسع أي الحريات الفردية المدينة بجانب الحريات السياسية، ويشير هذا المفهوم إلى تطبيق فكرة الديمقراطية الحقة التي تعني حكم الشعب، ويقوم على مبدأ التوازن حيث يتم تقييد حكم الأغلبية بواسطة مجموعة من الضوابط العامة الدستورية، ومن مميزات هذا:

-وجود حكومات مقيدة.

- حكم الأغلبية يقوم على مبدأ الإعتراف بحقوق الأفراد والأقليات.[2]

هـ) الديمقراطية التوافقية:

وهذا الشكل من أشكال الديمقراطية الليبرالية، خاص بالدول الأوروبية الصغيرة (النمسا، سويسرا، هولندا، بلجيكا) وهو يشير إلى تقاسم السلطة في المجتمعات ذات البنيان المتعدد الأثنيات أو الطوائف أو اللغات كونها وسيلة لتحقيق الإستقرار السياسي، ويؤكد بعض الباحثين أن الدول الأكثر إنقساما عقائديا هي دولا غير مستقرة، وتتصاعد نسبة الإستقرار السياسي الإجتماعي في المجتمعات المتعددة.

وللديمقراطية التوافقية خصائص منها:

- حكومة إئتلاف واسع يعتمد فيه مفهوم التراضي أو التوافق السياسي.
- نسبية في التمثيل بدلا من قاعدة الأكثرية، حيث يتم فيها أقسام السلطة على مستوى المؤسسات.
- الفيتو المتبادل كوسيلة لحماية الأقلية ضد القرار الأكثري.

---

[1] جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية، ترجمة رجاح إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011، ص483.

[2] المرجع نفسه، ص 484

- درجة عالية من الإستغلال لكل قطاع، وتلعب النخبة دورا أساسيا واستراتيجيا في هذا الشكل.

و) الديمقراطية التفويضية

تقوم على انتخاب رئيس ما لشخصه، أو قائد قومي يفوض للقيم بمهمة تولي السلطة لحراسة الأمة ويظهر هذا النظام في الدول المتحولة للديمقراطية حديثا، ويحدث هذا من قبل أحزاب أو جماعات ضعيفة ومشينة ليس لها وسائل فعالة في تمثيل المصالح العامة، الأمر الذي يحصر السلطة أو يفوضها لدائرة واحدة، وخير مثال على ذلك الرئيس الأرجنتيني (مبنما) من أبرز الرؤساء الذين انتخبوا بطريقة الديمقراطية التفويضية.

وهناك ديمقراطية الأغلبية، وديمقراطية الكثرة، والديمقراطية الاجتماعية، وغيرها.

الفصل الثاني

الدولة عند حنة أرندت

المبحث الأول: حياة وفكر ومؤلفات حنة أرندت

تعتبر ارندت تلك الشعلة النشطة، حيث كانت إمرأة فريدة واستثنائية عالجت الكثير من القضايا السياسية من استعادة حريات الإنسان، كما قامت بفضح الضياع الذي كان يعيشه الفرد في العصر الحديث.

1-حياتها:

ولدت الفيلسوفة حنة أرندت عام 1906 بهانوفر الألمانية، وهي من أصل يهودي وكان أبوابها إشتراكيين، والدها كان مهندسا، توفي وهي طفلة عام 1913، أما والدتها فقد درست اللغة الفرنسية والموسيقى.[1]

درست حنة أرندت الفلسفة والفينومولوجيا في جامعات ماربويغن وفريبورغ على يد كل من إيدموند هوسرل ومارتن هايدغرو عارل ياسبرز، وقد تحصلت على الدكتوراه عام 1928 حول مفهوم الحب عند القديس أوغسطين، ونشرت عام 1929 وكانت تحت إشراف كارل ياسبرز.

تلك الرسالة رافقتها في لمجرتها من بلد إلى آخر وبعد وصول النازية إلى الحكم تم اعتقالها ثم أطلق سراحها بفضل تدخل هيدغر لدى السلطات النازية فاضطرت ارندت إلى مغادرة ألمانيا، وبدأت حياة جديدة دامت أكثر من ثمانية عشر سنة، عاشت فيها مثل الشخص الذي لا وطن له ولا جنسية، وانتقلت في أولى مراحلها إلى باريس، والتقت والتربن يامين وجون بول سارتر ودريمون أرون[2].

لكن الإحتلال النازي دخل فرنسا، واحتلها لذا اضطرت إلى الهروب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة أتورتو وبذلك أصبحت مواطنة أميريكية عام 1941.

---

(1) حنة أرندت، ايخمان في القدس تفاهة البشر، تر أحمد زعزع، دار الساقي للطباعة والنشر، ط1، 2016، ص 11.

(2) حنة أرندت، بين الماضي والمستقبل، تر: عبد الرحمان بوشناق، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، سنة 2014، ص 17.

تزوجت حنة أرنت للمرة الأولى عام 1925، ثم التقت بالشيوعي هلريش يلوستر عام 1936، الذي أصبح زوجها الثاني، ويقال أنه من ساعدها في تغيير نظرتها للمسائل السياسية التي كانت تطرحها بالأساس من زاوية المسألة اليهودية.[1]

توفيت حنة أرندت في شهر ديسمبر عام 1999 عن عمر يناهز 96 سنة. لقد كانت أرندت إمرأة متميزة وفريدة فقد كانت حياتها مليئة بالمحطات التاريخية، وهو ما دفعها إلى البحث عن مجتمع جديد تسوده الحرية والمساواة، فهي أصرت على انتشال نفسها من جميع الكبوات التي طالما رافقتها منذ صغرها، حيث نجد تلك الكبوات في كل الحب والزواج والعائلة.[2]

2/ فكر حنة أرندت

اعتبرت حنة أرندت نفسها مفكرة حرة، لا تنتمي إلى دائرة الفلسفة وهي بذلك تجاوزت تقاليد التفكير كلها، إذ كانت تعتبر من أهم المفكرين المعاصرين الذين اشتغلوا بقضايا الحداثة السياسية والوضع الإنساني وأزمة الثقافة والوضع العمومي، وعليه فهي ماذا أشغلت حنة أرندت فكرها؟

إذا اطلعنا على كتب ومؤلفات حنة أرندت والمحطات التاريخية، التي مرت بها نجد أنها كانت تعتبر نفسها حرة، خرجت من الفلسفة يوم اعتلى الحزب النازي الحكم وذلك في 27 فبراير 1933م.

فمنذ ذلك التاريخ أخذت أرندت عطلة من الفلسفة بقولها: يمكنني أن أتحدث عن الفلسفة، يمكنني أن أتحدث عن 27 فبراير 1933، لقد كان الأمر بالنسبة لي صدمة مباشرة ومنذ تلك الفترة شعرت أنني مسؤولة، لكن الأمر كان يتعلق أولا بمسألة سياسية وليست شخصية، وبعدها ما كان يمثل عاما سياسيا أصبح قدرا شخصيا.

---

[1] حنة أرندت، ايخمان في القدس تفاهة البشر، مرجع سابق، ص 11.

[2] حنة أرندت، بين الماضي والمستقبل، مرجع سابق، ص 18.

ومن الواضح ما أسمته أرندت بالقدر الشخصي، تغير بعد ذلك، حيث عادت مجددا لتطرح سؤالا في مؤلفاتها داخل الدائرة السياسية حيث فرضت نفسها كمفكرة، وفيلسوفة وكمواطنة أمريكية، وهذا السؤال هو: ماذا يحدث عندما نفكر؟[1]

إن فكر أرندت يتسم بالشمول، والإتساع وذلك يظهر من خلال عناوين مؤلفاتها مثل: أصول الكليانية، والعنف، و" حياة العقل" كما كتب عن الثورة وأزمة المجتمع فذهبت أرندت إلى أن الحرية والفكر يتفقان على الفصل بين الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية، فالحياة الإقتصادية والإجتماعية والتي تعتبرها أرندت مجالا عاما، تعطي الفرد فرصة للتفكير والتأمل والإختيار، وترى أيضا أن المجتمع الحديث يتفق بأن كلا من المجالين العام والخاص قد اندمجا معا.

3- أعمالها ومؤلفاتها

تعتبر أعمال ومؤلفات أرندت تعبيرا عن التجارب الشخصية التي عاشها طيلة حياتها، إذا كانت تلقب بفيلسوفة الحب والحق، وتلك التجارب جسدتها من خلال مؤلفاتها والتي تتمثل فيما يلي:[2]

كتاب "**أصول الكليانة**": وهو أول كتاب ألفته حنة أرندت صدر في 1951م، ويعتبر أشهر مؤلفاتها والذي يعبر عن واقعيتها التي تظهر في أقسامه الثلاثة، وبعد سنوات ألفت كتابا آخر بعنوان " **الوضع البشري**" والذي سعت من خلاله إلى البحث في الخصائص الأقل ضعفا ولكنها الدائمة في ذلك الوضع رغم تغييرات العصر الحديث، ولذلك عملت "حنة أرندت" على البحث في شروط الوجود، وهناك أيضا مجموعة من المؤلفات نذكر منها:

---

[1] حنة أرندت، بين الماضي والمستقبل، المرجع السابق، ص 19.

[2] حنة أرندت، الوضع البشري، تر: هادية العرفي، مؤسسة الدراسات والأبحاث، مكتبة الفكر الجديد، د ط، 1958م، ص 11.

- الحب عند القديس أوغسطين.
- الوضع الإنساني.
- الرجال في العصور المظلمة
- من الكذب إلى العنف.

المبحث الثاني: مفهوم وأشكال السلطة وأنواع الدول عند حنة أرندت

المطلب الاول: مفهوم السلطة

ذهب العميد ديجي إلى أن السلطة تظهر في كل جماعة إنسانية، حيث ينقسم المجتمع إلى حكام ومحكومين أي جماعة تصدر الأوامر، وأخرى تنفذها، وإلى قادة وأفراد عاديين، ويسري هذا الإنقسام في كل المجتمعات كبيرها وصغيرها والسلطة في أبسط صورها هي القدرة على فرض إرادة ما على إرادة أخرى).[1]

وهناك تعريف آخر للسلطة وهو تعريف السلطة السياسية ويقصد بها السلطة في المدينة، وهذا هو المعنى اللغوي أما المفهوم الإصطلاحي فيراد بها سلطة الدولة، وبذلك فإنها سلطة التنبؤ والدفع والقرار والتنسيق التي تتمتع بها مؤسسات الدولة لقيادة البلاد[2].

ومع ذلك فإنه من الناحية الواقعية نلاحظ أن السلطة السياسية تبدو ممارسة بصفة شبه كلية من قبل السلطة التنفيذية في حين أن السلطة التداولية (البرلمان) تبدو كمؤسسات رقابية.

وما من شك أن السلطة السياسية لا تختلف عن السلطة التنفيذية لقيامها هي الأخرى على الأمر والطاعة، وهو ما يدفعنا إلى ضرورة التمييز بين الحكام والمحكومين، وأن الحكام لكونهم يشكلون أقلية، فهم يعتمدون على ثقة الأغلبية التي يدورها تمنح لهم وسائل الإكراه الضرورية لحفظ النظام والأمن في إطار القانون[3].

---

(1) محمد نصر مهنأ، دراسة الأصول والنظريات، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، ص 151.

(2) سعيد بو الشيعير، القانون الدستوري والنظام السياسية المقارنة، النظرية العامة للدولة والدستور، ديوان المطبوعات الجامعية المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 2014، ص ص 72-73.

(3) المرجع نفسه، ص 74.

المطلب الثاني: أشكال السلطة

استقرت التقاليد الدستورية على أن السلطات العامة التي تمارس مهام الحكم في الدولة سلطات ثلاث:

السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، ودستور الدولة هو الذي ينص على هذه الهيئات وعلى اختصاصاتها، وعلاقتها ببعضها البعض، ولا يجوز لأي سلطة أن تتجاوز الإختصاص الممنوح لها في الدستور من الناحية النظريةى، وفيما يلي تفصيل لهذه السلطات:[1]

اولا: السلطة التشريعية

هي السلطة التي يناط بها سن القوانين في الدولة، تلك القوانين التي تقوم بتنظيم العلاقات بين الناس في المجتمع، وبمقتضاها يحيا الأفراد حياة آمنة منظمة.

وفي العصر الحديث تضطلع البرلمانات أيا كان الإسم الذي يطلق عليها، بهذه الوظيفة وهي إعداد التشريعات وإبرامها، وقد يشارك في هذه الوظيفة رئيس الدولة– ملكا– أو رئيس الجمهورية– بدرجة تتفاوت من بلد إلى آخر طبقا للنظام الدستوري في الدولة خاصة في حالة تعطل الحياة النيابية فيما بين أدوار انعقاد البرلمان.

والبرلمان أو الهيئة النيابية التي تتولى مهمة التشريع قد تتشكل من مجلس واحد، وقد تتشكل من مجلسين، هذا في الدولة في البسيطة كمصر والجزائر مثلا، ولكن الأمر يزداد تعقيدا بالنسبة للدولة ذات النظام الفدرالي حيث نجد إلى جانب البرلمان الإتحادي أي المجلس النيابي بغرفتيه الذي يشرع للدولة الإتحادية يوجد مجلسا نيابيا في كل ولاية يتولى مهمة التشريع داخل الولاية.

---

[1] عاصم أحمد عجيلة، محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط5، 1996، ص ص 92-93

ثانياً/ مهام السلطة التشريعية

الوظيفة الأصلية للسلطة التشريعية هي سن القوانين، ولكن إلى جانب هذه المهمة الأساسية مارس البرلمان مهام أخرى، مثل الرقابة السياسية والرقابة المالية على السلطة التنفيذية[1] وسنبدأ بعرض الوظيفة التشريعية:

1-الوظيفة التشريعية

الوظيفة التشريعية هي سن القوانين، وعملية سن القوانين تمر بمراحل عديدة تبدأ بالإقتراح ثم المداولة والتصويت والتصديق وأخيرا مرحلة الإصدار والنشر وحق الإقتراح قد يكون حكرا على البرلمان وحده أو قد تشاركه السلطة التنفيذية في ذلك بحسبان أنها تقوم بتطبيق القانون يوميا على الأفراد.

وبعد المداولة على مشروع القانون يتم التصويت عليه في جلسة علنية كمبدأ عام وتتم الموافقة عليه بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين بشرط ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن نصف الأعضاء، وبعد هذه المرحلة تبدأ مرحلة التصديق على القانون وهذه تتم بمعرفة رئيس الدولة، والذي يحول له حق الإعتراض على مشروع القانون المقدم له، فإذا وافق عليه كلف رجال السلطة التنفيذية، وهو تابعون له بتنفيذ القانون.

وهو ما يسمى: بالإصدار، ثم تأتي بعد ذلك عملية النشر، وهذه العملية مهمة للغاية، ويقصد بها نشر القانون في الجريدة الرسمية حتى يتيسر علم الكافة به، ولا يغني عن نشر أية طريقة أخرى من وسائل الإعلام كالإذاعة أو الصحف العادية أو التلفزيون مثلا.

2- الوظيفة السياسية

في الدولة التي تأخذ بالنظام البرلماني الذي يمارس السلطة التشريعية رقابة سياسية على أعمال السلطة التنفيذية، وهذه الرقابة تتمثل في حق أعضاء البرلمان في توجيه

[1] عاصم أحمد علجية، ممحمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية، مرجع سابق، ص ص 94-95.

الأسئلة والإستجوابات إلى أعضاء الحكومة. وحقهم أيضا في طلب إجراء تحقيق برلماني حول موضوع معين، وأخيرا حق البرلمان سحب الثقة من الوزراء مجتمعين أو منفردين.

3- الوظيفة المالية

تتمتع البرلمانات أي المجالس النيابية باعتبارها ممثلة للشعب بالولاية العامة على أموال الدولة، فتراقب بياناتها وتحصيلها وأوجه عن ذلك حق البرلمان في إقرار ميزانية الدولة مقدما والتصديق على الحساب الختامي في نهاية السنة المالية.

وإلى جانب تلك المهمة، توجد مهام أخرى عديدة في النواحي المالية مثل الموافقة على عقد القروض العامة لأهميتها، والموافقة على استغلال أو احتكار المبدأ الدستوري العريض من أنه لا ضريبة إلا بقانون ولا رسم إلا بناء على قانون أي أن فرض الضرائب لا يتم إلا بموافقة البرلمان وإقراره، ونظرا لأهمية الأعمال التي يقوم بها البرلمان، أقرأ القانون بمنح أعضاء هذه الهيئة حماية قانونية تتمثل في الحصانة البرلمانية.[1]

ثانيا السلطة التنفيذية

إذا كانت المهمة الرئيسية للسلطة التشريعية تنحصر أساسا في وضع القواعد العامة المجردة (التشريعات) فإن وظيفة السلطة التنفيذية تنحصر في وضع هذه القواعد العامة موضع التنفيذ وعلى هذا الأساس يعتبر موضع السلطة التنفيذية تابعا لدور السلطة التشريعية، وفيما يلي يتبين اختصاصات السلطة التنفيذية.

[1] عاصم أحمد علجية، محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية، مرجع سابق، ص ص96-97.

إختصاصات السلطة التنفيذية

تباشر السلطة التنفيذية إختصاصات عديدة لتحقيق المصلحة العامة. وهذه الإختصاصات ذات أوجه سياسية وتشريعية وتنفيذية، وإدارية.[1]

أولا: الإختصاصات السياسية: تمارس السلطة هذه الإختصاصات في المجالين أحدهما داخلي والآخر خارجي.

ففي المجال الداخلي: تتولى السلطة التنفيذية رسم السياسة العامة للدولة، وهو الإختصاص الأصيل لمجلس الوزراء، لأن مهمة السلطة في مستوياتها العليا ليست هي الدخول في تفاصيل الأعمال التنفيذية، وإنما وضع الخطط والإشراف على تنفيذها.

كما تضطلع السلطة التنفيذية باختصاص سياسي هام في النظام البرلماني، وهو الرقابة على السلطة التشريعية، ذلك الحق الذي يصل إلى حد حل البرلمان.

بالإضافة إلى ذلك يقوم رئيس الدولة باختيار رئيس الوزراء، في النظام البرلماني وإعفائه من منصبه وكذلك اختيار الوزراء بمعرفة رئيس الوزراء، أما في النظام الرئاسي فإن رئيس الدولة هو الذي يقوم باختيار الوزراء والذين يكونون حينئذ بمثابة السكريتيرين له، كما يعفيهم من مناصبهم في أي وقت يشاء.

في المجال الخارجي: تضطلع السلطة التنفيذية بما يلي من المهام:

1-**إبرام المعاهدات:** من اختصاص السلطة التنفيذية القيام بعقد المعاهدات مع الدول والمنظمات الدولية ويتولى ذلك إعادة رئيس الدولة، والذي يقوم بعد ذلك لإبلاغها إلى الهيئة التشريعية لكي تصدق عليها وتصدرها عادة في صورة قانون من قوانين الدولة.

2- **تعيين الممثلين السياسيين واعتماد ممثلي الدول الأجنبية:** فرئيس الدولة يتولى إبقاء الممثلين الدبلوماسيين إلى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية لأنه بصفته رئيس السلطة التنفيذية، فهو رئيس الدولة والذي يمثلها في أعين العالم لدى كافة الدول والمنظمات الدولية.

---

[1] سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دراسة مقارنة، مطبعة جامعة عين شمس، مصر، ط5، 1986، ص 225.

3- **إعلان الحرب:** من الأمور الهامة التي تحرص الدساتير على النص عليها إعلان الحرب، وهذا الأمر من اختصاص السلطة التنفيذية عادة، وقد ينص في الدساتير عادة على أنه يتم ذلك بموافقة الهيئة التشريعية.

الإختصاصات التشريعية

تساهم السلطة التنفيذية من جانبها في التشريعات، التي يسنها البرلمان وذلك عن طريق الإقتراع والتصديق والإصدار، وتستقل السلطة التنفيذية أحيانا بسن القوانين في حالة تعطل الحياة النيابية وفض الدورة التشريعية.[1]

على أن الإختصاص التشريعي الأصيل الذي يثبت للسلطة التنفيذية. هو استقلالها بإصدار اللوائح، أو ما يسمى بالتشريع الفرعي وهي تأتي في المرتبة التالية للتشريع، والذي يصدره البرلمان، والغرض من هذا كفالة تنفيذ القوانين وسيادة النظام العام في الدولة، والهيمنة التامة على إدارة المرافق العامة للأجهزة الإدارية المختلفة أي تقوم بواجبها على أكمل وجه.

واللوائح تنقسم إلى لوائح تصدر في الظروف العادية ولوائح تصدر في الظروف الإستثنائية على النحو التالي:

أ/ اللوائح التي تصدر في الظروف العادية وهي:

1-**اللوائح التنفيذية:** وهي التي تفصل أحكام القانون، تبين الشروط وإجراءات وأوضاع اللازمة التي تكفل تنفيذ القوانين ووضعها موضع التطبيق، وهي لا تنظم أو تشرع في موضوعات جديدة.

2- **اللوائح التفويضية:** وهي القرارات التي تصدر من السلطة بناء على تفويض من المشروع في مسائل تشريعية معينة.

[1] عاصم أحمد علجية، ممحمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية، مرجع سابق، ص ص 98-99.

3- اللوائح المستقلة: وهي التي تصدرها الجماعات الإدارية دون استثناء إلى تشريع سابق ولذلك سميت باللوائح المستقلة، وهي بدورها على نوعين، لوائح المصالح العامة ولوائح الضبط الإداري.

ب/ لوائح الظروف الإستثنائية: وتشمل نوعين من اللوائح، لوائح ضرورية، ولوائح الطوارئ.[1]

ثالثا: الإختصاصات التنفيذية والإدارية

تمارس الحكومة عادة إختصاصات إدارية وتنفيذية معا:

- تعيين الموظفين وعزلهم.
- إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة.

ثالثاً: السلطة القضائية

هي السلطة المختصة بتفسير القانون، وتطبيق على المنازعات التي تعرض عليها، فإذا كانت السلطة التنفيذية تقوم من تلقاء نفسها، وكان القضاء بعمله أيضا ينفذ القانون فتم فارق بين الإثنين، فالسلطة التنفيذية تنفذ القانون من تلقاء نفسها، أما القضاء فإنه لا يعمل إلا إذا طرحت عليه منازعة بين الخصوم وعمل السلطة التنفيذية ضروري لوضع القانون موضع التنفيذ بمعنى أن القانون في معظم الحالات لا يمكن تنفيذه إلا بعد أن تضع السلطة التنفيذية شروط على أن دور القضاء يبرز إذا كان التشريع ناقصا أو غامضا، فإنه في هذه الحالة يفسر القانون، وقد يضيف إليه جديدا.

وتتكون السلطة القضائية عادة من القضاة، ورجال النيابة العامة على اختلاف درجاتهم ولا تتضمن الدساتير عادة تنظيما مفصلا لأوضاع السلطة القضائية، وإنما تحتوي على المبادئ العامة مثل استقلال القضاء، وعدم خضوعهم لأية سلطة أخرى، وعادة يصدر القانون يتناول

[1] عاصم أحمد علجية، ممحمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية، مرجع سابق، ص ص 98-99.

بتنظيم أوضاع السلطة القضائية وفي كثير من الدول ينتفع القضاء إلى قضاء عادي وقضاء استثنائي وقضاء سياسي مثل ما هو الحال في مصر.

أولا: القضاء العادي: وهو الذي يناط به حسم المنازعات بين الأفراد بعضهم أو بينهم وبين السلطات العامة ومن صوره الحديثة القضاء الإداري.

ثانيا: القضاء الإستثنائي: كالقضاء العسكري ومحاكم أو من الدولة.

ثالثا: القضاء السياسي: والذي يناط به الفصل في المنازعات ذات الطابع السياسي ومن ذلك جهات القضاء التي تراقب دستورية القوانين.[1]

رابعاً:مجتمع دون طبقات

تتطرق أرندت إلى نقطتين مهمتين متعلقتين بالسلطة الشمولية وهي الجماهير والنخب المثقفة.

تشرح أرندت الكيفية التي يتم بها اجتذاب الجماهير والعامة إلى الحركة الشمولية، فتؤكد أن السبل والطرق البعيدة عن الأخلاق تلك التي تتخذها الحركة الشمولية للوصول إلى السلطة، لها مفعول السحر على الدهماء والعامة، لأنها تثير إعجابهم واقتنائهم، ولذلك فإن الجمهور يتعاطف مع الحركة مهما كان حجم بطشها وعنفها ضد أعدادها، بل وتذهب أرندت إلى أن ذلك التعاطف يظل باقيا حتى ولو قامت الحركة بتوجيه بطشها اتجاه الجمهور نفسه.[2]

ثم تتطرق إلى نوعية الجماهير التي قد تسارع إلى تأييد الحركة الشمولية، فتذهب إلى أن تلك الجماهير تتمثل في تلك القطاعات المجتمعية التي لا تبدي إهتماما سياسيا ولا تتعاطف مع ذلك الحزب أو ذاك.

وتستشهد أرندت بما يحدث في كل ألمانيا والنمسا فيما بعد الحرب العالمية الأولى (1914م-1918م)، وذلك عندما أدت الهزيمة والفشل إلى خلق حالة إنهزامية بين الجمهور، وثم فقد الثقة في الأنظمة والأحزاب السياسية، وزاد الإحساس بالمرارة واللامبالاة

---

(1) سليمان محمد الطماوي، المرجع السابق، ص 317.

(2) حنة أرندت، أسس التوتاليتارية، ترجمة أنطوان أبوزيد، دار السباقي، بيروت، ط2، 2016، ص 41.

مما أدى في النهاية إلى التمهيد لظهور من تسمية أرندت بـ" رجل الجمهور" وهو الفرد الذي يسارع لتأييد الحركة التوتاليتارية.

ترى أرندت في " **رجل الجمهور**" الذي يعاني من الإنعزال والوحدة والبعد عن السياسة، شخصية مرشحة بقوة للإنضمام أو تأييد الحركة الشمولية التي تبشر بإعادة لحام التشققات الإجتماعية تحت شعارات "**الوطنية المتشددة المتسمة بالعنف الشديد**".[1]

ولذلك تجعل أرندت من حالة التشظي الإجتماعي شرطا أساسيا في تطور وصعود الحركات التوتاليتارية ولهذا فإن تلك الأنظمة إما تستغل الحالة القائمة بشكل مثالي كما فعل هتلر في الحالة الألمانية، أو أنها تقوم بصناعة وإحداث ذلك التشظي عن عمد كما في حالة ستالين.

أما بالنسبة للنخبة المعاصرة لتلك الحالة المجتمعية الإنهزامية وتسميهم أرندتّ: بائسي القرن العشرين" فتضعهم أرندت كحلفاء متوقعين ولكن مؤقتين للحركات التوتاليتارية.

وبذلك يحدث نوع من التحالف ما بين الرعاع من جهة والنخب من جهة أخرى، ويتحالف الطرقات لتأييد ومساندة الحركات الشمولية. ويبقى ذلك التحالف قائما حتى يبدأ الشموليون في تنفيذ جرائمهم وإرهابهم، عندئذ ينفصل النخبويين عن هذا التحالف وتتخلى عنهم السلطة.

خامساً: إيديولوجيات وإرهاب:

تطرح " **حنة أرندت**" عددا من التساؤلات حول العلاقة ما بين الظهور الأنظمة الشمولية من جهة وضعف وإفلاس الإيديولوجيات السياسية المختلفة من جهة أخرى، حيث تقشر أرندت ظهور وتصاعد الأنظمة الشمولية بالحاجة الملحة عند الشعوب إلى تحقيق الحق و العدالة المطلقة، وعجز الفلسفات والإيديولوجيات السياسية عن تحقيق السعادة والرضا للأفراد، مما يدفعهم دفعا إلى التماس الحلول في الأنظمة التوتاليتارية.

وترى أرندت أن الإرهاب الذي تمارسه الأنظمة الشمولية ينتظر إليه كونه " قانون الحركة" الذي بموجبه تستطيع قوى الطبيعة والتاريخ اللانهائية واللامحدودة وذات الطابع الغيبي

[1] حنة ارندت: اسس التوتاليتارية، المرجع السابق، ص 43.

المطلق، أن تنتصر على أفعال البشر المحدودة العاجزة، ومن هنا يصطبغ الإرهاب بصبغة العدل الموضوعي ويصير " المذنب" هو من يقف أمام تحقيق تلك الإرادة المطلقة.

المطلب الثالث: أنواع الدول عند حنة أرندت

***السلطة التوليتارية عند حنة أرندت**

1. مفهوم التوليتارية

في **اللغة:** هي تعريب للكلمة اللاتينية Totalitos وتعني الكل أو الإمتلاء أما بالإنجليزية totalitarism وتعني الإحاطة والشمول والإحتواء.

إصطلاحا: فالشمولية هي شكل من أشكال الحكم السياسي للطغيان بحيث ينعدم على مستواه القانون والنظام وتكون السلطة في يد رجل واحد، فالشمولية هي إحدى طرق الحكم، كما تعرف التوليتارية هي الشمولية وهي نظام إجتماعي وسياسي وثقافي يتميز باستلاء أيديولوجية معينة، على جميع الأنشطة الفردية، وهو مصطلح في الدارج في العلوم السياسية، ثم الفلسفة السياسية لوصف الأنظمة والحركات السلطوية من خلال هذا يتضح بأن التوليتارية مفهوم سياسي يحمل طابع إستبدادي ويحاول بسط نفوذه من خلال السيطرة والتحكم في جميع المجالات خاصة السياسية باتباع نظام الحزب الواحدة، وبالتالي فهو يعمل على ذوبان الآخر في الجماعة[1].

وقد أشار كارل فريديريك وريمون إرون، إلى خمس صفات أساسية تميز النظام الشمولي، منها أنه حزب وحيد يراقب جهاز الدولة يديره رئيسا ذو كريزما خاصة، نظام يتميز بالطغيان أي نظام يعطي للطرف الواحد الصلاحية الإحتكارية للنشاط السياسي، نظام إيديولوجي كما يتميز باحتكار وسائل الإحتكار الجماهيرية.

---

[1] أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، مجلد 1، تر: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 2001، ص 65.

2. النموذج الديمقراطي عند حنة أرندت

لقد عملت الفيلسوفة الألمانية الأمريكية حنة أرندت بإعطاء ملاحظات حول النظرية الخاصة بالدولة الديمقراطية وممارستها وهذا بالرجوع للأصل اليوناني لمفهوم الديمقراطي الذي كان يعني سلطة الشعب، وحسب أريدت فإنه لابد من العودة للأثل اليوناني في المجال السياسي وخاصة بإدارة شؤون الدولة وكيفية وضع واختيار الحاكمين ووضع الرجل المناسب في مكانه وهو ما عملت الديمقراطية اللاتينية على تحقيقه وتأكد على هذا بقولها، لا زالت المدينة حاضرة بقوة في أساس وجودنا السياسي، كما نطقنا كلمة السياسة وهذا يعني أن الديمقراطية هي الناجحة والأصح من خلال تكوينها المواطنين قادرين على تحمل المسؤولية وبالتالي قد تحققت لهم مجال للمشاركة السياسية وفتح باب للتواصل وتبادل الآراء وبالتالي فهي تعبر عن رفضها للديمقراطية الحديثة.[1]

كما تعتبر حنة أرندت المدينة هي الفضاء الذي يسمح للإنسان في إعطاء آرائه والتعبير عن انسانيته وفتح باب التشاور والتحاور ولا تأتي الديمقراطية إلا بوجود الحرية السياسية فلا تستقيم السياسة إلا بوجود الحرية، وبالتالي يمكن اعتبار السياسة هي الهيكل أو البناء الذي تبنى عليه الحرية، فالديمقراطية الهادفة حسب أرندت هي التي دائما تكون مقرونة بالسياسة، وهذا من أجل العمل على تنظيم المجتمع ويصبح المواطن أكثر حركة وفعالية داخل المجتمع.[2]

3. الدولة اليهودية

اختارت الباحثة السياسية من الأحداث والقصص التي مرت بها، أن تكتب عن الدولة اليهودية وحقوق اللاجئين وهشاشة الديمقراطية، كما ترى أرندت أن اليهودي المتضرر يجب عليه أن يكون واعيا ومدركا لموقفه، وكفاحة من أجل الحرية جزء لا يتجزأ من قضية كفاح عامة يجب أن يشاركها اليهود جميع المضطهدين في أوروبا لتحقيق التحرر الوطني

---

(1) نور الدين علوش: الفلسفة المعاصرة نماذج مختارة، دار الراية، عمان، ط1، 2013، ص 18.

(2) Hannah Arenndt ; viepolitigue Gallinard 1974 ; p95.

والإجتماعي، لهذا السبب انزعجت أرندت من الصهيونية. وهي تصور بعض الصهاينة عام 1942 لدولة يهودية وسط العالم العربي، تجعل العرب فيها أقلية رغم أنهم يشكلون غالبية السكان لهذا انزعجت من شغورهم بأحقية تاريخية مزيفة، وعبرت عن ذلك بأن إبداء وجهات نظر مختلفة، وإدراك أن الآخرين قد يفكرون بطريقة تختلف عما تراه صوابا حول نفس القضية، يحمينا من اليقين الذي نحسبه مقدسا ويقبل كل محاولات النقاش.

بالطبع يبدو الحل جذابا من الناحية السياسية، لكنه يعكس أيضا فلسفتها الكلية المتمثلة في التعايش السلمي الذي تخلقه الديمقراطية بدلا من قيام دولتين، دعت إلى قيام دولة واحدة تجمع بين العرب واليهود، حيث تعقد بداخلها مجالس عربية يهودية بإشراف المجتمعات المحلية، وحذرت كثيرا من أن بديل ذلك هو أن اليهود المنتضرين سيعيشون محاطين دوما بسكان عرب لا يتقبلونهم، ومحاصرين بحدود دائمة التهيد.

حيث حينما تناولت قضية إنشاء دولة يهودية مستقبلية، كانت أرندت تنظر إليها من خلال حالتها كلاجئة، تلقت مساعدات كبيرة من منظمات اللاجئين حيث هربت إلى أمريكا، وكان عدد من أصدقاءها لاجئين لهذا تعلق ببرنستين: كتبت أرندت عن اللاجئين بنظرة شخصية وتناولت قضيتهم في جميع أنحاء العالم بمزيج من الذكاء والسخرية الهادفة والشعور العميق بالحزن كتبت بعد وقت قصير من وصولها إلى الولايات المتحدة مقالا بعنوان " نحن اللاجئون".

الجملة الإفتتاحية للمقال تحمل في طياتها صدى منزعجا، إذ قالت إنه قبل كل شيء لا نحب أن يطلق علينا لقب " لاجئون" وتفصل كثيرا لو يصبح وصفنا " الوافدون الجدد" أو " المهاجرون".

لقد كان مبدأ أرندت أن كل شخص لديه حقوق لكن لسوء الحظ بسبب الإختلافات الكبيرة في الدخل والثقافات، فإن منح اللاجئين والمهاجرين في الدول المتقدمة حقوقا، لن يحل المشكلة، لذلك هناك دعوات تحث على الإسهام في تحسين أوضاع من يطالبون

باللجوء ليس فقط في بلدانهم، بل في الدول المجاورة لهم، والتي يمكنهم اللجوء إليها، وهي دعوى كانت أرندت تستدعمها بكل تأكيد.

إفتتحت مقالاتها شهرة " حقيقة وسياسة" ببيان درامي في الحقيقة والسياسة لم يتخاصما دوما، ولم يذكر أحد الصدق في أثناء إحصائه للفضائل السياسية" لم نقصد هنا الديماغوجيين فقط، لكن رجال الدولة كذلك الذين يرون الكذب أداة مقبولة في مجالهم نتيجة لذلك، فإنها كانت متيقنة أن وجود حقيقة قد نجت من هجمات السلطة فرصة ضئيلة للغاية.

بالنسبة إلى أرندت، فإن العداء بين الحقيقة والسياسة كان دائما يتمثل في الخطاب العام، فإن كانت الحقائق تعارض مصلحة مجموعة ما، فإن تلك الحقائق لن تخرج أبدا إلى النور، وتعد عدائية حيث الحقائق الراسخة يمكن اتهامها بأنها مجرد آراء شخصية، والسياسيون الماهرون عادة ما يستخدمون البلاغة لكسب أعداء أكبر من المؤيدون، ثم يتطور الأمر إلى التلاعب الكامل بالحقائق بحجة أساليب التعبير المختلفة، والتي تنتهي إلى إعادة كتابة التاريخ مرة أخرى، بصورة مزيفة وهذه الظاهرة التي يطلق عليها العام اللغوي " جورج لاكوف" مصطلح " التأطير".

حذرت " أرندت" من هذا العداء بين الحقيقة والسياسة لأنها رأت أنه سيتحول إلى استبداد وأوضحت كثيرا أن الطغاة لا يحبون الحقيقة، فهم يحافظون على سلطتهم بنشر أكاذيب يحسبونها بيضاء، إن أصداء ما عبرت عنه أرندت في الحاضر واضح جدا, لقد أصبح السياسيون الذين يبحثون عن متعد لتحسين صورتهم واضح جدا، لقد أصبح السياسيون الذين يبحثون عن منفذ لتحسين صورتهم يرجون للكذب باعتباره حقائق بديلة، إن صعود دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية وتمسكه بطبقة جماهيرية معينة، يتماشى مع النتموذج الذي نطرحه في الهند، وضع رئيس الوزراء تاريندرا مودي تمثال " مهاتما غاندي" بينما يرتكب أنصاره أفعالا عنيفة وحشية ضد المسلمين وأقليات أخرى.

لأن تحليلها لهذه النقطة قادها للإيمان الكامل بحقيقة الصراع، وأنه لمجال لحله، كانت أرندت لا تؤيد فكرة الدولة القومية الكبيرة، لأنها خشية أن ذلك سيمكن القادة

السلطويين من التلاعب بعدد أكبر من الناس ونشر أكاذيبهم على نطاق أكبر في بحثها حول إستعادة كرامة السياسة، استرشدت أرندت بنفس الفكرة التي جعلتها تدعو إلى وجود مجالس محلية عربية، يهودية منظمة في دولة متحدة.

كانت رؤية أرندت الأساسية أن البشر لا يولدون متساوين. لذلك هناك حاجة دائمة إلى بناء سياسة يخلق تلك المساواة المفقودة قادتها هذه الفكرة إلى المطالبة بوجود مساحات عامة يمكن للسياسين فيها أن يتصرفوا ويفكروا، ويحكم الناس على ما يقولونه ويفعلونه، بدلا من ذلك التلاعب بالحقائق الذي يحدث دائما، عندما فقط يمكن للنظام السياسي أن يستند إلى الإقناع العقلاني بدلا من الإكراه، عندها يصبح دور الإقناع العقلاني أكثر أهمية، إن فهمناه، ويؤكد المنظر السياسي روبرت داهر" في مدخل إلى النظرية الديمقراطية أن الأسئلة السياسية غالبا، ليس لها إجابة صحيحة[1].

[1] نور الدين علوش، الفلسفة المعاصرة نماذج مختارة، دار الراية، عمان، ط1، 2013، ص 21.

الفصل الثالث:
الديمقراطية وتطور تاريخها

المبحث الأول: أسس الديمقراطية عند حنة أرندت

لا يمكن الحديث عن تطبيق فعلي وحقيقي للديمقراطية، ما لم يتم تكريس مجموع المبادئ والمقومات والخصائص التي تتميز بها هذا المفهوم، وعليه يمكن القول أن هناك مجموعة من المبادئ والأسس التي ما لم يتم تكريسها تبقى الديمقراطية مجرد معاني جوفاء وتتمثل هذه الأسس في:

1. مبدأ الحرية:

تعد من المقومات الأساسية والأولية التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالديمقراطية والحرية[1] هي الملكة الخاصة التي تميز الكائن الناطق من حيث أنه موجود وعاقل ويصدر أفعاله عن إرادته، وفي هذا السياق يقول كيركجارد[2]، نحن لا نستطيع أن نميز بين أو تلك موجود وبين كونك حرا.... ولا يوجد الإنسان أولا ثم يصبح حرا، فلكي تكون إنسانا يعني أن تكون في نفس اللحظة حرا".

فالحرية ارتبطت بنشأة وتطور الفكر الديمقراطي، وهذه الأخيرة هي ضمان تمتع الأفراد بحرياتهم، فهي جاءت بهدف التوفيق بين الحريات والمتطلبات الموجودة في حياة المجتمع، كما تجد أن تجسيد الديمقراطية يكمن في الإسهام الحر لكل فرد في السلطة، وبالتالي فالديمقراطية هي دمج الحرية في العلاقات السياسية[3]. ومن هنا فالحرية هي ركيزة أساسية في النظام الديمقراطي تعمل على تجسيد التجاوب القائم بين الفرد والدولة، وهذا يعني أن الحرية هي جوهر الديمقراطية.

---

(1) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، د ط، 1972، ص 416.

(2) عبد الرحمان بدوي، الموسوعة الفلسفية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1974، ص ص 327،328.

(3) حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ص 65-66.

2. القانون:

تمثل سيادة القانون*[1] المبدأ الأساسي لتحقيق وتجسيد الحكم الديمقراطي، وتكمن مهمته في تنظيم العلاقات بين الأفراد، حيث يعرف على أنه القاعدة أو التنظيم، مما يجعل وجود القانون ضروري في تنظيم الروابط بين الأفراد وعلاقتهم بالسلطة العامة وخاصة أن الإنسان يتميز بطبعه الأناني، وفي ظل الحرية الموجودة في النظام الديمقراطي لابد من الإعتماد على دعامة أساسية ألا وهي القانون، كما نجد ترابط وثيق بين كل من الديمقراطية والقانون، وفي كثير من الأحيان يطلق على دولة التي تعتمد النظام الديمقراطي بدولة القانون، وفي كثير من الأحيان يطلق على دولة التي تعتمد النظام الديمقراطي بدولة القانون، وفي هذا السياق عرف المؤرخ هيرودون[2]**"" **الديمقراطية على أنها خضوع الناس لحكم القانون والقانون عنده هو الحرية بعينه**"[3] وهذا إن دل على أن بوجود القانون يوجد الديمقراطية، لأنه يحمي الأفراد من التعسف وبطش السلطة الإستبدادية، ومن هنا فاعتماد القانون في النظام الديمقراطي فيه إلغاء للعنصرية والطبقية، كما فيه تجسيد لاحترام إنسانية الإنسان. وضمان الحقوق والحريات للأفراد وعلى جميع الأصعدة سواءا الإجتماعية والسياسية والإقتصادية على قدر من المساواة.

ومن هنا فالديمقراطية هي نظاما سياسي مؤسساتي يعتمد على هيكلية قانونية منسجمة مع التطوير الحضاري ومتطلبات المجتمع.

---

(1) * القانون من اللغة اللاتينية konon وهو مجموعة من القواعد والأسس التي تعمل على تنظيم المجتمع وكلمة القانون ليست من المشتقات اللغة العربية، إنما تم استدراجها في القاموس اللغوي العربي.

(2) **هيوردن: هيرود يسمى باليونانية مؤرخا إفريقيا يونانيا آسيويا عاش في القرن الخامس قبل الميلاد (مواليد 484 ق. م-425 ق.م) إشتهر الأوصاف التي كتبها الأماكن عدة زارها حول العالم المعروف أنذاك.

(3) حسين عبد الحميد رشوان، المرجع السابق، ص 32.

3. المساواة:

تحتاج الديمقراطية نوعين من المساواة الأولى المدنية وتقوم على معاملة جميع الأفراد معاملة واحدة من خلال تمتعهم بالحقوق المعترف بها دون تفريق، وكذلك القيام بالواجبات المفروضة عليهم، أما النوع الثاني فهي المساواة السياسية وتقوم هذه الأخيرة على مبدأ الإعتراف لجميع أفراد المجتمع لحق المشاركة في الحكم، وبحق التعيين في الوظائف العامة.

والغرض من المساواة في الديمقراطية هو تحقيق العدالة الإجتماعية في جميع مرافق الحياة، وفي هذا السياق تعتبر الموسوعة الفلسفية " روزنتال" هي حالة متماثلة لأفراد المجتمع، ويعتبر مبدأ المساواة حجر الزاوية في الأنظمة الديمقراطية هو صراع من أجل المساواة ، من هنا فالمساواة روح الديمقراطية أي أن المساواة الكاملة تؤدي إلى ديمقراطية كاملة، فهي تعمل على حل التناقضات بين الفرد والفرد وبين الفرد والمجتمع[1].

إن تعريف المساواة في السياسة[2] هي المبدأ الذي يعترف لجميع أفراد المجتمع بحق الإشتراك في الحكم، وبحق التعيين في الوظائف العامة، وفقا للشروط التي يحددها القانون، دون تمييز بين طبقاتهم وثرواتهم بحيث يكونون أمام القانون سواء، لا يختلفون بعضهم عن بعض إلا بحسب أنها كفاياتهم واستحقاقهم.

وإلى جانب هذه المساواة المدنية أو السياسية (وهي مثالية أو صورية) مساواة واقعية، وليس الغرض من القول بالمساواة إنكار الإختلاف الطبيعي بين الأفراد، وإنما الغرض منه تحقيق العدل الإجتماعي في جميع مرافق الحياة.[3]

---

(1) روشال وآخرون، الموسوعة الفلسفية، تر: سمير ، دار الطليق، بيروت، د ط، ص 477.

(2) منذر الشاوي، إعلان في فلسفة حكم البشر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ص 265.

(3) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص ص 327-328.

المبحث الثاني: تاريخ الفكر الديمقراطي

مرت الديمقراطية بمراحل تطور متعددة عبر العصور، وتمكنت من خلالها من النضج والتكامل، وإبتداءا من العهد اليوناني حيث تعد أثينا هل ميلاد الديمقراطية، حيث أن أول تجربة للديمقراطية كانت فيها، غير أن هذه التجربة مثلت نموذجا سياسيا تحتاج إلى الكثير من التعمق، ومن هنا نطرح التساؤل التالي: مع من كانت بوادر النظام الديمقراطي؟ فيما تتمثل نتائج هذا النظام؟ وما نظرة الفلاسفة الإثنتين له؟

أ-بداية النظام الديمقراطي

صولون: يمكن القول أن صولون[1] كانت له البداية في ظهور النظام الديمقراطي، حيث جاء بإصلاحات قانونية للمجتمع الأثيني تحمل في طياتها ملامح النظام الديمقراطي[2]، ومجموعة من التشريعات نستطيع القول عنها أنها بمثابة الحجر الأساسي للنظام الديمقراطي، وتتمثل لهذه التشريعات إلغاء الرق واحترام المهنيين، وتقدير الأعمال اليدوية، فقد عمل صولون على إنصاف الطبقة الضعيفة في المجتمع من خلال تشريعاته، بحيث مثلت هذه الأخيرة (التشريعات) إصلاحات إجتماعية وسياسية وأخلاقية، قضت على الطبقة الأستقراطية[3]، وفي هذا الشأن أصدر العديد من القوانين الصارمة ضد العنصرية والعبودية والإستغلال، كما قدم الدستور إلى أربعة طبقات:[4]

الطبقة الأولى: وهي طبقة الأغبياء الذين يمتلكون قدرا من الثورة.

الطبقة الثانية: الطبقة متوسطة الغنى والذين يمتلكون الأراضي الزراعية.

الطبقة الثالثة: وهي طبقة الجنون والفرسان.

الطبقة الرابعة: وهي طبقة المأجورين والكادحين الذين لا يمتلكون شيء.

---

(1) أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1995، ص 11.

(2) مصطفى النشار، مدخل الفلسفة السياسية والإجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص 110.

(3) رحيم أبو رغيف الموسوي، الدليل الفلسفي الشامل، الجزء الأول، دار المحبة البيضاء، بيروت، ط1، 2013، ص 64.

(4) أميرة حلمي مطر، المرجع السابق، ص 11.

نص دستور صولون على مجموعة من القوانين التي تحترم إنسانية الإنسان وحرياته، كذلك أعطى للشعب حق المراقبة أعمال الحكام وتدخل في القرارات التي تخص الشعب بالقبول أو الرفض، كما تم لأول مرة التأسيس لمجموعة من الأحزاب السياسية ومناقشة على الحكم، وكل لهذا من خلال تشريعات صولون[1] " وأصبح للفرد دور في المجال السياسي أي أن صولون عمل على وضع نواة للنظام ديمقراطية في أثينا.

السفسطائيون: شهد العصر السفسطائي* تطورا ملحوظا في الفضاء الديمقراطية حيث أصبح الإنسان هو الموضوع الرئيسي، وبرزت الديمقراطية من خلال التأكيد على ضرورة أن يأخذ الفرد دوره في المجال السياسي بناءا على قدرته الخطابية وتعلمه لوسائل التأثير على الجماهير، واكتساب الأغلبية من الأصوات في المجالس الشعبية، ومن هنا نستطيع قول أن بداية الديمقراطية كانت مع السفسطائيون من خلال التأكد على الفرد واعتباره الأساس الأول. من خلال التعبير عن قراراته السياسية، وإعطائه الحرية الكاملة، وبالتالي فمبدأ هذا نفس المبدأ لقيام نظام ديمقراطي، فالدولة عندهم تقوم على تعاقد الأفراد واتفاقهم سواءا على المستوى الإجتماعي أو السياسي، وفي هذا السياق يقول برتاغوراس " **الإنسان معيار كل الأشياء، معيار ماهو موجود فيكون موجودا ومعيار ما ليس بموجودا فلا يكون موجودا**"[2]، ويعني هذا الإيمان المطلق بالحرية الفردية، أي أن لكل فرد آراءه الخاصة وقناعاته هي التي تحركه، وأنه لا توجد أية قوة عقله، فالفكر السوفسطائي عمد على تجسيد الديمقراطية من خلال مبدأ القبول أو الرفض للقرارات السياسية والإجتماعية التي تخص حياة الأفراد، وأنه ليس مطلوب على الكائن العاقل أن يطيع القانون الذي لا يقبله عقله، كذلك الإيمان المطلق بمبدأ المساواة بين أفراد المجتمع، رفض السفسطائية للعنصرية والرق في

---

[1] أميرة حلمي مطر، المرجع السابق، ص 15.

*السوفسطائي: هو الذي يذكر وجود المغالطات (أنظر: رحيم أبو رغيف الموسوي، الدليل الفلسفي الشامل، الجزء الثاني، دار المحبة البيضاء، بيروت، ط1، 2015، ص ص 118-119.

[2] بوتاغوراس، أشهر الفلاسفة السفسطائيين.

إعلان لهم أن الطبيعة لا تفرق بين الإغريق والبرابرة[1]، في هذه المرحلة عايش الشعب صراع طويل مع النبلاء من أجل الحرية والمساواة وأفض الصراع إلى انتصار الشعب (الديمقراطية).

سقراط: أما فيما يخص الديمقراطية عند سقراط*[2] يشوبها الكثير من التوتر لأنه لم يؤمن بمبادئ الديمقراطية الأثينية ولم يكن راضيا على الأوضاع السياسية في عصره، أعلن رأيه بصراحة عن عدم قبوله للنظام الديمقراطي الأثيني[3]، ويرى أن هذا النظام يحمل في طياته حب الذات والأنانية والإهتمام بالمكاسب المادية، وإهمال عناصر أهم في قيام الدولة العدل والقانون والفضيلة.[4]

وأن النظام الديمقراطي الأصلح لابد أن يقوم على أكتاف من يمتلكون المعرفة الحقة بأمور السياسة[5]، وأن هذا النظام لابد أن يحتكم على ركيزة أساسية وصحيحة ألا وهي ركيزة القانون بحيث اعتبره سقراط القاعدة لقيام نظام ديمقراطي، ويؤكد على هذا سقراط بقوله:" إن القانون سواءا كان قانون مكتوبا وضعه البشر لتحقيق السعادة في المدينة، أو كان قانونا غير مكتوبا، فهو حقائق ثابتة متوارثة ينبغي المحافظة عليها"[6] ويدل هذا على الأهمية الكبيرة للقانون في نظر سقراط.

---

[1] ولترستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، تر: مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1974، ص 101.

[2] المرجع نفسه، ص ص ص 111-114.

[3] أميرة حلمي مطر، المرجع السابق، ص 15.

*سقراط: فيلسوف وحكيم يوناني تقوم فلسفته عن البحث في المعرفة (أنظر: فؤاد كامل عبد الرشيد الصادق، جلال العشري، الموسوعة الفلسفية المختصرة، مكتبة الأنجل مصرية، القاهرة، د ط، ص 258.

[4] مها أحمد السيد الشناوي، صورة سقراط في كتابات الفلاسفة والمؤرخين، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2013، ص 16.

[5] مصطفى حسن النشار، المرجع السابق، ص 119.

[6] مصطفى حسين النشار، المرجع السابق، ص 119.

***أفلاطون:** ولد في أثينا سنة (430-348 ق.م) من عائلة ارستقراطية، رغب في إصلاح الفساد المنشر، أنظر (أفلاطون، الجمهورية تر: عيسى الحسن، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009، ص ص 5-6.

أفلاطون: يعد أفلاطون* من أبرز الفلاسفة الذين أقاموا فلسفة جامعة للفكر، وتعد الجمهورية من المحاورات التي شملت فلسفته برمتها، وكان الموضوع الذي خصه هو العدالة، كما عمد أفلاطون إلى تقسيم وتصنيف أنظمة الحكم إلى خمسة أصناف:

النظام الأرستقراطي: وهو النظام الذي تتجسد فيه الدولة العادلة حسب أفلاطون.

النظام التيمقراطي: وهو نظام يحكمه المتطلعون إلى المجد والشرف.

النظام الديمقراطي: يحكم فيه الأحرار من الناس ويكون غرض الدولة تحقيق الحرية في ظل هذا النظام.[1]

النظام الإستبدادي:

يعد أسوء أنظمة الحكم، يحكمه الظالم والمستبد، حيث يسيطر الجهل والظلم والإستبداد على السلطة مقابل عدم الكفاءة.

يرى أفلاطون في النظام الديمقراطي أنه من أسوء الأنظمة خاصة بعدما تم إعدام أستاذه فالحكومة الديمقراطية حكمت على سقراط وأدانته، مما أثار هذا سخط أفلاطون وجعله يقول" **وتظهر الديمقراطية إذا انتصر الفقراء على أعدائهم فيعتقلون بعضهم وينفون البعض الآخر ويقسمون مع الباقين أمور الحكومة والرئاسة بالتساوي...**

الطريقة التي تظهر بها الديمقراطية إما يجد السيف، وإما لأن الخوف يدفع الآخر إلى الإنسحاب"[2] وهذا يعني أن النظام الديمقراطي يتولد عندما يستشعر الفقراء تفوقهم على الأغنياء (الأوليغارشية) تصبح المطالبة هنا بالحرية حق ولابد من أخذها، وبالتالي فالحكومة الديمقراطية شعارها الأساسي والأول الحرية والمساواة المطلقة.

---

[1] عبد الرحمان البدوي، الموسوعة الفلسفية، الجزء الأول، ص ص 173-174.

[2] أفلاطون، الجمهورية، مرجع سابق، ص 383.

أرسطو طاليس: شكل موضوع السياسة عند أرسطو[1] موضوعا مهما فقد ارتبط عنده بعلم الأخلاق فكلاهما أدرجهما تحت قسم العملي من تصنيفه للعلوم، وسياسة عنده هي العلم الأسمى، فالإنسان لا يمكنه أن يحقق طبيعته كإنسان، وقسم أرسطو الحكومة إلى ستة أنواع من الحكم، ثلاثة أنواع من الحكم الأصلح هدفها مصلحة العامة، وثلاثة أنواع من الحكم الفاسد تطلب فيه مصلحة فئة دون فئة[2]، ويرى أنه لا يوجد فرق بين أن يكون الحكم ملكيا وارستقراطيا أو ديمقراطيا، وهنا نلاحظ اختلاف بين نظرة أفلاطون للحكم والنظرة الأرسطية للحكم الأصلح، وشغل موضوع الديمقراطية حيزا كبيرا من الفلسفة السياسية عند أرسطو حيث عمل على شرح أسس قيام هذا النظام مبنيا سلبياته وإيجابياته.

ومن هنا يرى أرسطو أن الديمقراطية التي تعتمد على حكم قانون ينجم عليها مجتمع منتظم وصالح فهو الركيزة الأساسية لقيام مجتمع ديمقراطي في حين إذا كان الشعب يمثل سلطة دون الإستمساك بالقوانين يتحول الحكم إلى حكم الطغاة وسيسود المجتمع القوي والتسيب ولبقاء النظام الديمقراطي لابد من سن القوانين والعمل على تطبيقها واحترامها، لأنها ضمان للإستقرار السياسي وبقاء الدولة وبه تتحقق العدالة الإجتماعية وتتجسد الحرية والمساواة.

---

[1] **أرسطو**: من أعظم الفلاسفة جامع لكل فروع المعرفة الإنسانية، إمتاز بدقة .... (أنظر: عبد الرحمان بدوي، الموسوعة الفلسفية الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص 98-99.

[2] محمد جمال الكيلاني، فلسفة أرسطو الإتجاه النقدي، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، طنطا، ط1، 2007، ص 127.

ب/ الديمقراطية في الفكر الفلسفي والحديث:

جون جاك روسو: عرفت الديمقراطية تطورا ملحوظا في العصر الحديث، ومن أبرز المنظرين لها الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو* تحت فكرة السيادة الشعبية في كتابه النقد الإجتماعي[1]، حيث طرح فيه مجموعة من المبادئ الأساسية في تكوين فكرة الديمقراطية، حيث يعد روسو هو المؤسس الحقيقي للديمقراطية في القرن الثامن عشر، إذا كان يدعو إلى حرية الفرد وإلى المساواة الأفراد، فالديمقراطية عنده هي حق الشعب أن يحكم نفسه وهو حق السيادة في الدولة، فهو يرى أنه يجب على الشعب سن القوانين بنفسه، ومن حق الشعب أن يعين رجال السلطة التنفيذية والقضائية من بين أفراده من أجل الإشراف على الإدارة.

كما أكد روسو على أن تمثيل الشعب أمرا لا يمكن التحقيق، ويجب أن يكون التشريع هو التعبير المباشر عن الإرادة العامة، ومن ثم يضع الشعب القوانين. فسيادة الشعب عند روسو تتحقق بوجود القانون ويؤكد على هذا بقوله " القانون **ميثاق إجتماعي منحنا الوجود والحياة للهيئة السياسية**".[2]

الديمقراطية والفلسفة المعاصرة

إن الفلسفة السياسية المعاصرة كان لها الأثر الكبير في القرب وخاصة بعد ظهور الأفكار السياسية والنظريات الدستورية التي تدعو إلى تأسيس الدولة الديمقراطية.

إذ يكون الفرد حاكما ومواطنا في الوقت نفسه أي تمليك السلطة للمواطنين، ومن هنا سنقوم بحصر الإتجاهات الفلسفية المعاصرة التي ظهرت في القرن العشرين والمتمثل في كل من:

---

* **جون جاك روسو:** (1712-1778) مدينة جنيف، مارس روسو العديد من المهن (كتبت من موريس ترادورد، موسوعة المشاهير: العالم، أعلام الفكر السياسي، الجزء الخامس، دار الصداقة العربية، بيروت، ص ص 20-21-22).

[1] مارسيل غوشيه، الدين في الديمقراطية، تر: شفيق محسن، مركز دراسات الوحدة العربية، باريس، د ط، 2011، ص 158.

[2] منذر الشاوي، فلسفة الدولة، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص 637.

حنة أرندت، جون راولز، جون ديوي، فرانسيس فوكو ياما ونظرت كل واحد فيهم للديمقراطية.

***حنة أرندت:** لقد لاحظت الفيلسوفة الألمانية الأمريكية "حنة أرندت"[1] ملاحظات حول النظرية الخاصة بالدولة الديمقراطية وممارساتها، بالرجوع للأصل اليوناني لمفهوم الديمقراطية والذي تعني سلطة الشعب فحسب أرندت لابد الرجوع للأصل اليوناني في المجال السياسي إلى نظرية أشكال الدولة إلى الكيفية التي يتم إدارة شؤون هذه الأخيرة فمسألة تتعلق إذن بمعرفة كيف يتم تفسير الحكم وكيف يتم اختيار الحاكمين وهو الأساس الذي أنبتت عليه الديمقراطية الأثينية، وتأكد هذا بقولها:" لا زالت المدينة اليونانية حاضرة بقوة في أساس وجودنا السياسي كلما نطقنا كلمة السياسة".

وهذا يعني أن الديمقراطية الأثينية حسب أرندت هي الأصلح فقد عبرت حنة أرندت عن استيائها من الديمقراطية الحديثة ولهذا أقرت بضرورة الرجوع للديمقراطية الأثينية والعمل على استخراج مبادئها الكامنة والأساسية وهذا من خلال العودة إلى المفاهيم الأساسية للحياة الإجتماعية والسياسية، إن المواطنين مدعوين إلى المشاركة في الحياة السياسية ونظرا فلتمتعكم بالمساواة.

كما نعتبر "حنة أرندت" المدينة هي الفضاء الذي يسمح الإنسان للتعبير عن إنسانيته، ومن هنا فهاذان المفهومين هما أساس الحياة الديمقراطية حسب "أرندت" حيث أن النشاط الديمقراطي يظهر من خلال مواطن يتمتع بالحرية السياسية وفضاء سياسي أساسه التشاور واحترام التبادل.

---

(1) ليتشته جون، خمسون مفكرا أساسيا معاصرا، من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، تر: فاتن البستاني المنظمة العربية المترجمة، بيروت، ط1، 2008، ص ص 367-368-369.

والديمقراطية حسب "أرندت" تحتاج كذلك للسياسة لأن هذه الأخيرة يكون المواطن أكثر فاعلية في تحقيق المصالح المشتركة فالنشاط السياسي الأصح ذلك الذي يقوم على مبدأ الحرية والمساواة، فالحرية حسب أرندت تمثل جوهر السياسة[1].

وفي هذا السياق يلاحظ "**ألان تورين**"[2]" بأنه إذا كانت الديمقراطية تقتضي الإعتراف بالآخر كذات، فإن الثقافة الديمقراطية ستكون هي تلك التي تعترف بالمؤسسات السياسية كمستقر رئيسي لهذا الإعتراف بالآخر، وهذه الثقافة هي الأرضية الفكرية للديمقراطية، فالخاصية الديمقراطية لمجتمع ما لا تنحصر في شكل التوفيق بين أفراده، إنطلاقا من روابط والتزامات متبادلة، بل تتعدى ذلك إلى الإقرار بالحق في الإختلاف وتدبير شؤون هذا الأخير بتعميق الحوار بين الثقافات المختلفة والتجارب المتعددة، التي يجب إعتبارها متكافئة من حيث كونها أجوبة محددة ومخصوصة، على تساؤلات عامة ومشتركة.

***جون راولز**: فالديمقراطية عند راولز* ارتبطت بفكرة العدالة وأن مفهوم الديمقراطية هي إقامة إنسجام بين الحرية والمساواة، ويرى راولز أن إعداد الناس لمجتمعات ديمقراطية لا يكون إلا بالإعتماد على بعض مبادئ العدل التي من خلالها يمكن إحداث تعاون بين مختلف الشعوب. فأساس الديمقراطية عنده تقام على مبدأ المساواة وهذا من خلال تمتع الأفراد بمبدأ الحرية بالأولية على كل مبدأ آخر ويشترط أن تكون مقترنة بمبدأ المساواة[3].

* **فرانسيس فوكوياما**: فقد عرف فرانسيس فوكوياما[4] الديمقراطية على أنها " حق كل المواطنين في المشاركة في الحياة السياسية.... البلد الديمقراطية هو الذي يعطي مواطنة

---

(1) Hannah Arendt ; Vie politique, Gallinad ; paris ; 1974 ;p97.

(2) آلان تورين، ما هي الديمقراطية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، د ط، 2000، ص 134.

* **جون راولز**: فيلسوف أمريكي إجتماعي ديمقراطي (كتبت من: أمال علاوشيش، الفلسفة السياسية المعاصرة وآخرون)، ص 134.

(3) فرانسيس فوكوياما، متحصل على الدكتوراه في الفلسفة السياسية من أبرز مؤلفاته نهاية الإنسان كتبت من الموسوعة الحرة http.//ar.wikipedia.org/wiki

(4) **فرانسيس فوكوياما**، نهاية التاريخ، تر: حسين أمين، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ط1، 1953، ص 30.

حق اختيار حكومتهم من خلال الإقتراع، وهذا أن الديمقراطية عنده ارتبطت بحق الأفراد في المشاركة في القرارات الأساسية. أي مساواة الأفراد في الحقوق.

***جون ديوي:** يعرف جون ديوي** الديمقراطية بقوله:" معناها تحرير الذكاء تلقاء الفعالة الإستقلالية وتحرير العقل كجهاز مفرد لكي يؤدي وظيفته، وهنا يربط الديمقراطية بتحرر الآراء، والحرية التام في نظره تصنع إنسان له آراء شخصية ومعتقدات كما يؤكد على أن الديمقراطية ليست مجرد شكل للحكومة وإنما هي أسلوب من الحياة الإجتماعية وخبرة مشتركة. ويقول في هذا السياق:" **أن الديمقراطية أوسع وأشمل بكثير من شكل سياسي معين أو طريقة لتسيير دقة الحكومة وعمل القوانين وإدارة شؤون الحكم عن طريق الإنتخاب العام أو التمثيل النيابي، إنها كل أولئك لكنها شيء أوسع وأعمق من كل أولئك بكثير**" وهذا يعني أن الديمقراطية بالتربية لأن فيه شكل من تحقيق الحياة الإجتماعية الأصلح عن طريق تدخل المصالح التي تقوم بالتقدم والتكيف.

** **جون ديوي**، فيلسوف راجل تربية أمريكي، (كتبت من جورج طرابيشي، المعجم الفلسفي، دار الطليعة، بيروت، ط3، ص 312.

المبحث الثالث: رؤية حنة أرندت للديمقراطية وعلاقتها بالدولة

لم تكتب" حنة أرندت" كتابا عن الديمقراطية لكن مع ذلك كان لأعمالها الفكرية أثرا مهما على النظرية الديمقراطية، كانت توصف إبان وفاتها عام 1975 بأنها بطلة السياسة التشاركية ولكن أيضا في أوساط أخرى كانت ينظر إليها أنها مثالية طوباوية، منذ ذلك الوقت، دفعت الحجج والقضايا السياسية الهامة التي قدمتها "أرندت" في العالم الواقعي العديد من المنظرين السياسيين (بما في ذلك بعض المهتمين بالديمقراطية تحديدا) إلى إيلاء المزيد من الإهتمام لوجهة نظرها من السياسة بوصفها نشاط مفتوح العضوية لا يمكن التنبؤ بمجرياته ونتائجه. هناك مساهمتان مختلفتان في النظرية الديمقراطية يمكن العثور عليها في عملها، أولا: رؤية جمهورية بديلة لما يمكن أن تكون عليه الديمقراطية، وثانيا تفسير أصيل ومقتنع عن العمل السياسي.

كانت "أرندت" تنتقد النظام الديمقراطي الليبيرالي القائم[1]، مفضلة أتباع التقليد الجمهوري الكلاسيكي الذي تحدثت عنه عادة باسم "**الحرية العامة**".

تتداخل سلسلة الأفكار الأصلية في عملها بطريقة تجعل من الصعب تلخيص أفكارها أو فصل وجهات نظرها حول الديمقراطية من جوانب أخرى من فكرها، ومع ذلك أنه أصبح شائعا ومعروفا، الذي قادها إلى إعادة التفكير في طبيعة العمل السياسي، وانتقل إلى البحث في الآثار العامة لهذا على الديمقراطية ومن ثم التحول إلى اهتمامها بالعمل الشعبي المباشر ودفاعها عن المواطنة التشاركية.

كما تعد الدولة من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع، ولا يمكن مقارنة أهميتها وسيادتها بأهمية وسيادة أية منظمة أخرى، ذلك نظرا لسلطتها العليا التي تمارسها مع الأفراد والمنظمات، ربما نجد ثمة خلط بين مفهومي السلطة والدولة في التداول بين رجال الإعلام والسياسة وبعض المفكرين.

---

(1) Kateb.Hannah Arendt.polities ; conscience, Evil (oxford ; Marcin Robertson ; 1983 ; p115.

على الرغم من أن الإدراك المعرفي يفترض وضع مساحة لتحديد معايير الدولة، كما أن الدولة ما كانت أبدا تلك الفكرة المتهافتة التي تفسرها بعض النظريات ضيقة الأفق[1].

كانت الدولة محور تفكير فلاسفة العلوم السياسية الذين في تفسير نشأتها وتوصيفها كفاعل حيث صورها أفلاطون وأرسطو على أنها المدينة العادلة، وفي ظل الأوضاع التي كانت سائدة والتي عايشتها حنة "أرندت" من حروب ودمار وفقر واستعداد واضطهاد هذا ما تولد عنه العنف، فقد حاولت أرندت العمل على تغيير الوضع الحاصل وذلك باعتمادها عل الثورة كغاية ووسيلة لبلوغ مسألة التحرر.

إن المشكلة في الديمقراطية الحديثة في نظرها هي غزو المجال العام من قبل المجتمع، وهذا يعني عندها أنه بدلا من مشاركة الإهتمام بالمصلحة العامة، يستخدم الناس السياسة كأداة جماعية لخدمة المصالح والإهتمامات الخاصة للناخبين.

سيكون من الخطأ إفتراض أن ليس لديها تقدير للديمقراطية الليبيرالية الحديثة، على الرغم من أن تجربة الأنظمة الحزبية غير المستقرة والمنقسمة، فقد كانت مدركة تماما لقيم النظم.

حظيت وجهات نظر أرندت بشأن الديمقراطية الليبيرالية الغربية ومن معارضيها، كما خلقت مشاكل لمعجبيه، لقد وجد المدافعون أنه من المنير أنها لم تعترف كثيرا بفوائد النظم التمثيلية الليبيرالية على الرغم من تجربتها النازية ودراستها عن الشمولية.

تظل بعض جوانب تفكير أرندت حول الديمقراطية إشكالية، ومع ذلك يمكن للديمقراطيين أن يتعلموا الكثير مما قالته حول الطبيعة التعددية للسياسة والإبداع.[2]

---

[1] شاهر إسماعيل شاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المرجع السابق، ص 129.

[2] Kateb.Hannah Arendt.polities ;ibpt,p 116.

الخاتمة

خاتمة:

تعد الفيلسوفة الالمانية الامريكية حنة ارندت من بين اهم الفلاسفة المعاصرين الذين انشغلوا بقضايا الدولة والديمقراطية ووضع الانسان المعاصر، واثارت افكارها ومواقفها ازاء هذه القضايا اشكالات كبرى، واحتلت مكانة مرموقة ضمن دائرة النقاشات الفلسفية المعاصرة.

كما يعرف الفكر العربي تقبلاً ضئيلاً لفكر حنة ارندت، رغم حاجته لنظرياتها ومواقفها المهمة في السياسة والتي بامكانها ان تضيئ بعض المناطق المظلمة.

ولقد حاولت في بحثي هذا ان اعالج مشكلة حنة ارندت في اشكالية الدولة والديمقراطية، ومن خلال هذا ظهرت عدة نتائج، نذكر منها مايلي:

1. أن الدولة تعد من أهم المنظمات الموجودة في المجتمع، ولا يمكن مقارنة أهميتها وسيادتها بأهمية وسيادة أية منظمة أخرى، وذلك نظرا لسيادتها العليا التي تمارسها مع الأفراد والمنظمات، ونظرا للوظائف المهمة التي تقدمها لأبناء المجتمع.
2. لقد لاحظت الفيلسوفة الألمانية الأمريكية " حنة أرندت" ملاحظات حول النظرية الخاصة بالدولة الديمقراطية وممارستها، بالرجوع للأصل اليوناني لمفهوم الديمقراطية والذي يعني سلطة الشعب، فحسب أرندت لابد الرجوع للأصل اليوناني في المجال السياسي إلى نظرية أشكال الدولة وإلى الكيفية التي يتم بها إدارة شؤون هذه الأخيرة.
3. كانت الدولة محور تفكير فلاسفة العلوم السياسية، الذين حاولوا في تفسير نشأتها وتوصيفها كفاعل.
4. إن الديمقراطية حسب أرندت تحتاج كذلك للسياسة لأن هذه الأخيرة هي تنظيم المجتمع، وبها يتم التأسيس لأرضية ديمقراطية، ومن خلالها يكون المواطن أكثر فاعلية في تحقيق المصالح المشتركة.
5. تنطلق فلسفة حنة ارندت من مسلمة مفادها ان الديمقراطية هي الفضاء الذي يسمح للانسان بالتعبير عن انسانيته وان المفاهيم السياسية لابد ان تحملها السياسة في ثناياه، هي التزاماً بالديمقراطية.

6. ان ارندت رفضت قيام دولة يهودية ، لان شكل الدولة – الامة– كان دائما يتمحور في نظرها حول مسألة غالبية – اقلية .
7. الديمقراطية ليست الا نظام عام يقر بتناقضات المجتمع والدولة، والعمل على توازن المصالح، دون ان ينسى احترام انسانية الانسان، كما يمككن القول ان دعوة ارندت الى اقامة فضاء عمومي، يعد هذا الاخير الارضية والقاعدة للممارسة الديمقراطية، غير انه يمكننا القول ان الديمقراطية الارندتية ما تزال مشروعا.

ومن هنا يمكننا الوقوف على نتائج كل مبحث من هذه الفصول.

الفصل الأول: عنوناه بمدخل مفاهيمي جاء في المبحث الاول مفهوم الدولة و التي تعد من اهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع، ولا يمكن مقارنة اهميتها وسيادتها بأهمية وسيادة اي منظومة اخرى، اما بالنسبة لاشكالها فانها تنقسم الى عدة فئات متميزة .

اما المبحث الثاني فتناول الديمقراطي والتي تعتبر نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين، فمعناها اذن سيادة الشعب.

الفصل الثاني: كان بعنوان: الدولة عند "حنة أرندت" يتم في المبحث الاول ذكر السيرة الذاتية عن الشعلة الناشطة "حنة أرندت"، التي عالجت الكثير من القضايا السياسية، منهم الدولة والديمقراطية، اد كانت تعتبر من اهم المفكرين المعاصرين، ثم انتقلت الى المبحث الثاني، الذي مفهوم السلطة واشكالها، والتي يقصد بها سلطة الدولة والدفع والقرار، وهي القدرة على فرض ارادة ما على ارادة اخرى، كما تحدثنا عن اشكال السلطة، اما انواع الدول عند حنة ارندت، ذكرنا منها الشمولية، والتي كانت شكل من اشكال الحكم السياسي للطغيان والتوليتارية، كان الهدف وراءها هو السيطرة على الكيان والوضع الاجتماعي، اما الديمقراطية فكانت الفضاء الذي يسمح للانسان باعطاء آراءه والتعبير عن انسانيته.

الفصل الثالث: كان بعنوان: الديمقراطية وتطور تاريخها، وقد تناولنا في المبحث الاول عن الأسس التي اعتمدتها " حنة أرندت" في الديمقراطية وعليه يمكن القول ان هناك مجموعة من المبادئ والاسس التي قامت عليها الديمقراطية، وهي مبدأ الحرية والقانون والمساوة، تم جاء في المبحث الثاني تاريخ الفكر الديمقراطي الذي مر بمراحل تطور متعددة عبر العصور، حيث تمكنت الديمقراطية خلال ذلك من النضج و التكامل، و في الاخير لم تكتب كتابا عن الديمقراطية، لكن مع ذلك كان لأعمالها الفكرية اثراً مهما على النظرية الديمقراطية، كما تعد الدولة من اهم المنضمات السياسية المسيرة للمجتمع .

وكاستنتاج عام نستطيع القول أن فكر حنة أرندت استطاع أن يشمل كل الجوانب الأساسية.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I) المصادر

1. حنة أرندت، ايخمان في القدس تفاهة البشر، تر أحمد زعزع، دار الساقي للطباعة والنشر، ط1، 2016، ص 11.
2. حنة أرندت، أسس التوتاليتارية، ترجمة أنطوان أبوزيد، دار السباقي، بيروت، ط2، 2016
3. حنة أرندت، الوضع البشري، تر: هادية العرفي، مؤسسة الدراسات والأبحاث، مكتبة الفكر الجديد، د ط، 1958م
4. حنة أرندت، بين الماضي والمستقبل، تر: عبد الرحمان بوشناق، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، سنة 2014، ص
5. حنة أرندت، في العنف، ت ابراهيم العريبسي، دار الساقي، بيروت، د ط.

II) المراجع

أ) باللغة العربية

1. آلان تورين، ما هي الديمقراطية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، د ط، 2000.
2. أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1995.
3. حنة أرندت، في العنف، ت راليدا هيم الفرنسيين، دار الساقي، بيروت، د ط.
4. جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية، ترجمة رجاح إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011.
5. حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان
6. حماني الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.

7. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 1988

8. سعيد بو الشيعير، القانون الدستوري والنظام السياسية المقارنة، النظرية العامة للدولة والدستور، ديوان المطبوعات الجامعية المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 2014 .

9. سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دراسة مقارنة، مطبعة جامعة عين شمس، مصر، ط5، 1986

10. شاهر اسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، ألمانيا المركز الديمقراطي العربي للنشر، ط1، 2017.

11. شاهر إسماعيل شاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المرجع السابق

12. عاصم أحمد عجيلة، محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط5، 1996.

13. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط5، 1993.

14. ليتشته جون، خمسون مفكرا أساسيا معاصرا، من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، تر: فاتن البستاني المنظمة العربية المترجمة، بيروت، ط1، 2008

15. مارسيل غوشيه، الدين في الديمقراطية، تر: شفيق محسن، مركز دراسات الوحدة العربية، باريس، د ط، 2011.

16. محمد جمال الكيلاني، فلسفة أرسطو الإتجاه النقدي، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، طنطا، ط1، 2007

17. محمد نصر مهنأ، دراسة الأصول والنظريات، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط.

18. مصطفى النشار، مدخل الفلسفة السياسية والإجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.

19. منذر الشاوي، إعلان في فلسفة حكم البشر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1.

20. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012.

21. مها أحمد السيد الشناوي، صورة سقراط في كتابات الفلاسفة والمؤرخين، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2013.

22. نور الدين علوش: الفلسفة المعاصرة نماذج مختارة، دار الراية، عمان، ط1، 2013.

23. نور الدين علوش، الفلسفة المعاصرة نماذج مختارة، دار الراية، عمان، ط1، 2013.

24. ولترستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، تر: مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1974.

ب)باللغة الاجنبية :

Hannah Arendt ; Vie politique, Gallinad ; paris ; 1974

Kateb.Hannah Arendt.polities ; conscience, Evil (oxford ; Marcin Robertson ; 1983 .

III)المعاجم والقواميس والموسوعات

25. أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، مجلد 1، تر: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 2001.

26. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، د ط، 1972.

27. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الثاني، بيروت، لبنان، د ط، 1982.

28. رحيم أبو رغيف الموسوي، الدليل الفلسفي الشامل، الجزء الأول، دار المحبة البيضاء، بيروت، ط1، 2013

29. رحيم أبو رغيف الموسوي، الدليل الفلسفي الشامل، الجزء الثاني، دار المحبة البيضاء، بيروت، ط1، 2015.

30. جورج طرابيشي، المعجم الفلسفي، دار الطليعة، بيروت، ط3

31. روشال وآخرون، الموسوعة الفلسفية، تر: سمير ، دار الطليق، بيروت، د ط.

32. عبد الرحمان البدوي، الموسوعة الفلسفية، الجزء الأول.

33. عبد الرحمان بدوي، الموسوعة الفلسفية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1974

34. فؤاد كامل عبد الرشيد الصادق، جلال العشري، الموسوعة الفلسفية المختصرة، مكتبة الأنجل مصرية، القاهرة، د ط.

35. موريس ترادورد، موسوعة المشاهير: العالم، أعلام الفكر السياسي، الجزء الخامس، دار الصداقة العربية، بيروت، دط.

IV) الويبغرافيا

36. الموسوعة الحرة http.//ar.wikipedia.org/wiki

37. بخال روميسة: المقال متاح على: https ;//mandoo3.com

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الاول: مدخل مفاهيمي	
المبحث الاول: مفهوم الدولة واشكالها	**07**
المطلب الاول: مفهوم الدولة	**07**
المطلب الثاني:أشكال الدولة:	**11**
المبحث الثاني: مفهوم الديمقراطية	**13**
المطلب الاول: مفهوم الديمقراطية	**13**
المبحث الأول: حياة وفكر ومؤلفات حنة أرندت	**14**
الفصل الثاني: الدولة عند حنة أرندت	
المبحث الأول: حياة وفكر ومؤلفات حنة أرندت	**19**
1-حياتها:	**20**
2/ فكر حنة أرندت	**21**
3- أعمالها ومؤلفاتها	**22**
المبحث الثاني: مفهوم وأشكال السلطة وأنواع الدول عند حنة أرندت	**22**
المطلب الاول: مفهوم السلطة	**23**
المطلب الثاني: أشكال السلطة	**31**
المطلب الثالث: أنواع الدول عند حنة أرندت	**31**
الفصل الثالث: الديمقراطية وتطور تاريخها	
المبحث الأول: أسس الديمقراطية عند حنة أرندت	**37**
1. مبدأ الحرية:	**37**
2. القانون:	**38**

3. المساواة:	**39**
4. المبحث الثاني: تاريخ الفكر الديمقراطي	**40**
5. أ–بداية النظام الديمقراطي	**40**
6. ب/ الديمقراطية في الفكر الفلسفي والحديث:	**45**
7. المبحث الثالث: رؤية حنة أرندت للديمقراطية وعلاقتها بالدولة	**49**
خاتمة	**52**
قائمة المصادر والمراجع	**56**
ملخص	/

ملخص

لا يمكن القول إن هناك مرحلة للسياسة في حياة آرندت ومرحلة للفلسفة لأنها فكّرت في الفلسفة وفكّرت خارج الفلسفة وهي تتناول مسائل سياسية، كما تناولت غيرها.

إن البحث داخل هذا الحيّز الفكري الذي يجمع الفلسفة والسياسة، تحركه إشكالية أساسية تتمثل في استحالة السياسة بوصفها فلسفة لدى آرندت، وهي عندما ترفض لقب الفيلسوفة فإنها في حقيقة الأمر ترفض تاريخ السياسة ومصيرها داخل الفلسفة منذ أفلاطون.

إن المنزلة المركبة التي يحتلها فكر آرندت في تاريخ الفلسفة الغربية الأوروبية المعاصرة، يجعل من تصنيف هذه المفكرة أمراً صعباً، فهي نادراً ما تدرّس في أقسام العلوم السياسية لاعتبارها فيلسوفة، كما أنها غابت مطوّلاً من مناهج الفلسفة السياسية باعتبارها منظّرة سياسية

الكلمات المفتاحية: الدولة، السياسة، التوليتارية، السلطة، الديمقراطية

Abstract

The German philosopher Hannah Arendt is one of the most important pioneers of critical political thought in the twentieth century about the nature and essence of her philosophy and the nature of her political work. Political thought, thinking about the thought of Hannah Arendt and trying to read her political project puts us before a historical stage that witnessed many radical changes at the level of the state, democracy and political formations.

Keyword: stat, politic, totalitarism, democracy, authority

Resumes

La philosophe allemande Hannah Arendt est l'une des pionnières les plus importantes de la pensée politique critique au XXe siècle sur la nature et l'essence de sa philosophie et la nature de son travail politique.Pensée politique penser à la pensée d'Hannah Arendt et essayer de lire son projet politique nous place devant une étape historique qui a connu de nombreux changements radicaux au niveau de l'État, de la démocratie et des formations politiques

Mots clé: etat, politic, totalitarism, democracy, pouvoir